جمهورية العراق
وزارة التخطيط

وزارة التخطيط

رؤية العراق 2030



المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ عادل عبد المهدي	5
كلمة السيد وزير التخطيط الدكتور نوري صباح الدليمي	6
كلمة رئيس اللجنة الفنية لكتابة الرؤية	7
طريقنا	8
1: المقدمة	10
2: مستقبلنا	12
2-1: المنطلقات	12
2-2: الاعداد للرؤية	13
2-3: عناصر قوتنا	16
3: أولوياتنا الوطنية	17
3-1: بناء الانسان	18
الهدف (1-1): القضاء على الفقر تماما بحلول عام 2030	20
الهدف (1- 2): توفير فرص العمل اللائق والمحمي لجميع العاطلين	21
الهدف (1 -3): نظام تعليمي ذو جودة وشمول	23
الهدف (1-5) توفير سكن لائق وتنهاء مشكلة العشوائيات	28
3-2: الحكم الرشيد	31
الهدف (2- 1): تحقيق سيادة القانون والنفاذ الى العدالة وارساء قواعد الحكم الرشيد	32
الهدف (2-2): تحسن اللامركزية الادارية والمشاركة العامة في آلية صناعة القرار	33
الهدف (2- 3): النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد	34
الهدف (2- 4): إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية	36
3-3: اقتصاد متنوع	39
الهدف (3 -1): معدل نموٍّ اقتصادي مرتفع ومستدام	41
الهدف (3 -2): زيادة كفاءة قطاع النفط	42

الـمـوضـوع	الـصفـحة
الهدف (3 –3): قطاع خاص قوي وتنموي	44
الهدف (3– 4): تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي	47
الهدف (3– 5): البنية التحتية المطوّرة	49
الهدف (3–6): قطاع مالي نشط وذو حوكمة جيدة	52
3–4: مجتمع آمن	54
الهدف (4– 1): تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلم المجتمعي	55
الهدف (4– 2): بناء رصين للأسرة والمرأة والطفولة والفئات المستضعفة.	56
الهدف (4– 3): تعزيز قيم المواطنة	57
الهدف (4– 4): ترسيخ قيم الإنجاز والمبادرة والعمل التطوعي	57
الهدف (4 –5): حلول مستدامة للهجرة الداخلية والنزوح	58
3–5: بيئة مستدامة	60
الهدف (5 –1): الحدُّ من التلوث البيئي وانبعاثات التغيرات المناخية	62
الهدف (5– 2): الاستخدام الكفوء للموارد المائية	63
الهدف (5– 3): المحافظة على البيئة ومعالجة المشاكل البيئية	64
الهدف (5– 4): تطوير أنماط الاستهلاك والانتاج نحو الاستدامة البيئية	64
الهدف (5 –5): حماية التنوع البيولوجي وإحياء الأهوار	65
4: آليات تحقيق الرؤية	66
4–1: الإطار المؤسسي	66

قائمة الاشكال

الشكل	الصفحة
(1): الهرم السكاني للعراق 2015	19
(2): سكان العراق 1980–2030	20
(3): معدلات الالتحاق الصافي بالمراحل الدراسية المختلفة 2017–2018 (%)	24
(4): أكبر احتياطات النفط في العالم 2017	42
(5) الهيكل المؤسسي الخاص بمتابعة الرصد والتقويم	66
(6) السير نحو تحقيق الرؤية	67

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

يقف العراق اليوم على اعتاب مرحلة مهمة من تاريخه المعاصر، فبعد الانتصار على التنظيمات الإرهابية وقوى الظلام واعداء الحياة والتقدم، لم ينس العراقيون تطلعهم لتحقيق التنمية والازدهار وبناء وطنهم، يحدوهم الامل في غد مشرق بالسلام والتعايش والعدالة. وعلى الرغم من الاوضاع التي مرت بالبلد منذ منتصف عام 2014 داخليا وخارجيا، فان هذا التطلع ظل حاضرا في اذهانهم، ولم يغادرهم الحلم بالتنمية المستدامة والوعد بالرفاه والتقدم على الرغم من ضراوة الحرب وضغط الاوضاع الاقتصادية والمالية التي اضافت الى ذلك المشهد تعقيدا إضافيا.

ان هذا الموقف ليس بغريب على هذا البلد الذي مرت به العاديات وبقي صامدا لا تزيده الصعوبات الا إصراراً وقدرة على العمل للنهوض من جديد. لذا لا نفاجأ اليوم بتقديم رؤية العراق 2030 التي تقدم تصوراً لغد أفضل يتمتع به العراقيون بثمار التنمية من دون مصادرة حق الأجيال القادمة في التنمية والموارد والبيئة.

تطمح الحكومة العراقية كما جاء في بيانها الوزاري الى الانتقال بالاقتصاد العراقي الى التنوع والتخلص من الاعتماد الشامل على النفط وتمارس فيه الدولة دورا انمائيا فاعلا، يتولى فيه القطاع الخاص قيادة عملية التنمية وتنفيذها، بوصفه شريكا فاعلا وبما يوسع إمكانات النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ويُمكّن الطبقة الوسطى من التوسع وممارسة دور فاعل ويوفر فرص العمل المدرة للدخل المنصف للجميع بما يجعلهم ينعمون بحياة أفضل.

لذا فاننا نهدف الى الاعتماد على مبادئ الاستدامة وتحقيق العدالة والحكم الرشيد وسنجعل من اهداف التنمية المستدامة التي اتفق عليها المجتمع الدولي ووافقنا عليها معه اطاراً شاملاً لعملية التنمية في العراق، بما يمكن مؤسساتنا من الاسترشاد بأهدافها وغاياتها ومؤشراتها بوصفها معايير للتقدم التنموي المحرز نحو بناء اقتصاد يضع الانسان في المحور، وليس بوصفه وسيلة بل غاية لعملية التنمية وهدفا أسمى لها، بما يضمن العدالة والاستدامة وتمكين الجميع من دون ان نهمل فئة أو شريحة او مكونا من دون ان يجسد قدراته ويعيش حياة كريمة في وطن موحد ومجتمع آمن ومستقر.

إن هذه الرؤية التي نقدمها انما تمثل خارطة طريق نحو تحقيق تلك الأهداف، ومنهاج عمل ينبغي على الوزارات والحكومات المحلية في المحافظات ان تلتزم به انطلاقا من قناعاتها بأهمية التخطيط الاستراتيجي للمستقبل انطلاقا من رؤية طموحة نتشارك في الايمان بإمكانية تحققها طالما سعينا الى ذلك وامنا قدرتنا على انجاز البرامج وتنفيذ السياسات والمشاريع التي تضمن تحقيقها.

عادل عبد المهدي

رئيس مجلس الوزراء

شباط 2019

كلمة السيد وزير التخطيط

دأبت وزارة التخطيط بحكم دورها التنموي في تقديم رؤى وتصورات تنموية لمستقبل العراق في مراحل تطور نظامه الاقتصادي والسياسي المختلفة، مستعينة في ذلك بأعلى مستويات المهنية، ومتسلحة بالخبرات الوطنية من داخل الوزارة وخارجها، فضلا عن استفادتها من الدعم الدولي الذي توفره المنظمات الدولية التي باتت اليوم شريكا في العمل التنموي بما توفره من دعم فني ولوجستي مهم وبخاصة دعم الجهد الاحصائي وتوفير البيانات والمؤشرات الحديثة.

وهي تقدم اليوم رؤية العراق 2030 التي تأتي نتاج جهد وطني مشترك لهذه الخبرات، في وقت دقيق يمر به شعبنا وبلدنا، لم نفقد خلاله احساسنا بالأمل والتطلع نحو مستقبل أفضل، وقد عقدت وزارة التخطيط العزم على الاستمرار في تقديم المشورة والرؤى للحكومة بما يعزز التنمية المستدامة ويربط جهود الوزارات والمحافظات معا، ويكامل فيما بينها لتحقيق أولويات هذه الرؤية وتطلعاتها لتحقيق هدفها "عراقي مُمَكَّن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد".

وقد حددت الرؤية التحديات التي تواجه العراق والتي تعد نقطة البدء في الاعمار والبناء، فقد شكل النمو السكاني المرتفع تحدياً للرؤية، وأثر في تزايد معدلات الفقر والحرمان والبطالة والعمل غير اللائق، فضلاً عن تزايد حدة التفاوت والاقصاء الاجتماعي بعد عام 2014 بسبب سيطرة التنظيمات الارهابية على ثلث الاراضي العراقية، والتي نتج عنها مشاكل اضافية تمثلت بمشكلة النازحين والتهجير القسري وعمالة الاطفال، وقد ولد النمو السكاني أيضاً نشوء ظاهرة التحضر المفرط التي ولدت ضغطاً على الخدمات العامة، وشكل الفساد وتدني كفاءة المؤسسات الحكومية تحدياً آخر أمام الرؤية والذي يستلزم حلولاً غير تقليدية لكونه أصبح عائقاً أمام الاستثمار المحلي والاجنبي وشكل بيئة غير مؤاتيه أمام القطاع الخاص. وقد تزامنت هذه الظروف الداخلية مع تدهور حاد في أسعار النفط أفقد العراق جزءاً مهماً وحيوياً من قدراته المالية. وبغية مواجهة هذه التحديات تم تحديد خمس أولويات أساسية مع تحديد الاهداف التي تسعى الى تحقيقيها بشكل كمي وقابل للقياس والتنفيذ وهي: بناء الانسان؛ الحكم الرشيد؛ اقتصاد متنوع؛ مجتمع آمن؛ بيئة مستدامة. فضلا عن تحديد اليات تحقيقها مؤسسيا وكميا.

ومن الله التوفيق

د. نوري صباح الدليمي

وزير التخطيط

شباط 2019

كلمة رئيس اللجنة الفنية لكتابة الرؤية

يسعى العراق للحفاظ على وضعه الحضاري والاممي ومواكبة المسيرة التقدمية في العالم وذلك بوساطة عمله الدؤوب والواسع من اجل انجاز صورة مستقبلية زاهرة ، و تعتبر اهداف التنمية المستدامة 2030 النظرة الاولى لرؤية العراق الذي نصبو اليه.

كل هذا يتطلب جهودا حقيقية والتي مهما كبرت تبقى قاصرة عن تحقيق حلم العراق الذي يليق بتاريخه وشعبه وارضه (ماضيا وحاضرا ومستقبلا) وهذا الذي استطاعت اذهاننا ان تتصوره وتحدده في عراق 2030، والمعد من لدن خبراء مرتكزين على خبرة وامال شعب كامل.

وكل ما قدم يعتبر بمثابة المراحل الحيوية لتلاقح الافكار والاساليب لمضمون المبادئ لهوية دولة العراق، وختاما ومن باب ذكر الفضل لاهله، نقدم الشكر والامتنان للقائمين على اعدادها، سواء" من الملاكات الوطنية والمنظمات الدولية ومنها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والشكر موصول الى الدكتورة سندس عباس، والبنك الدولي/ فريق مكتب العراق، والى ملاكات الوزارة والخبراء الوطنيين، ونخص بالذكر منهم فريق الصياغة النهائية للرؤية، كلٌ من الدكتور حسن لطيف كاظم (جامعة الكوفة) والدكتور عدنان ياسين (جامعة بغداد) والدكتورة وفاء جعفر المهداوي (جامعة النهرين) وجميع من اسندهم بالبيانات والدعم الاداري والفني.

د. ماهر حماد جوهان

الوكيل الفني لوزارة التخطيط

شباط 2019

طريـقـنـا

نحن العراقيين عقدنا العزم على أن نغذَّ السير في طريق التنمية المستدامة، بما نمتلكه من إرثٍ حضاري وفكري وثقافي وامتدادٍ رسالي، نغرس حبَّ الوطن في أعماقنا، لنحيا بسلام وأمن وأمان ونعيش بكرامة؛ فنتشارك في بناء دولة مؤسسات مدنية تقوم على العدالة الاجتماعية وحكم القانون وفرض النظام على الجميع من دون تمييز، لا نستثني أحدا بالحقِّ في التنمية والتطوّر والازدهار.

رؤية العراق: 2030

"العراقي مُمَكَّن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد"



تحدِّد رؤية 2030 في مضمونها عقدا اجتماعيا جديدا بين الدولة والمواطن، من شأنه أن يعزِّز ثقته بالحكومة؛ فتتوافر له فرص تطوير الذات والعمل وكسب الدخل، وستعمل الدولة على تطوير الأنشطة الاقتصادية ورسم مسار الإصلاحات التي تعالج تحديات الماضي، وتوفر الاستراتيجيات التنموية التي ينبغي لها أن تحقِّق ما يمكن تحقيقه، في ضوء التحديات الخارجية والداخلية والإمكانات الوطنية، ولاسيّما طبيعة شعبه وتنوَّعه، وتعدُّدِ موارده الطبيعية، وموقعه الجيوستراتيجي.

لذا إنَّ هذه الرؤية تنطلق من ابعاد التنمية المستدامة التي تستجيب لها مطامحنا في الوصول الى إنسان مُمكّن في بلد آمن وموحد، ومجتمع قائم على منهج الحق للجميع، ونظام اقتصادي ذي توجه لسوق اجتماعي متنوّع، يتَّسم بدرجة استقرار عالية لمؤشرات اقتصاده الكلي، مع توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛ بما يحقق تحسُّناً مستداماً في جودة نوعية حياة الناس، ويضمن استدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك، والحدّ من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية، ويعزّز حماية التنوع البيولوجي، من خلال مؤسسات حكومية تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية للمواطنين؛ للوصول إلى المسارات المطلوبة بما يحقّق المساواة لجميع المواطنين.

1: المقدمة

يمرُّ العراق بمرحلة مفصلية من بناء الدولة وتعزيزها، بعد الانتصار على التنظيمات الإرهابية وعودة الوئام الاجتماعي في ظلِّ الدعم الدولي، إذ تكشف معطيات الواقع عن أنَّ الظروف الحالية يمكن أن توفِّر فرصة تاريخية غير مسبوقة لتحقيق التغيير التنموي المنشود. وهذا ما تؤكده تطلعات العراقيين الى غدٍّ مشرقٍ وحياة مزدهرة، وهو ما تسعى هذه الرؤية إلى رسم خارطة طريق لتحقيقه في المستقبل.

داهمت التحديات الكبيرة خلال العقود الأربعة الأخيرة من تاريخ العراق البنى والموارد والمؤسسات، مخلِّفة إرثا من العنف والحروب والفقر وانعدام الاستقرار، وضعفا شديدا للحكم والهشاشة المزمنة وفقدان كثيرٍ من أسس السلام المجتمعي. وتفاقمت أوضاع البلد مع تفاقم الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وفقدان التوجُّه الاستراتيجي في عملية التنمية وجهود إعادة الاعمار.

سيكون انسان العراق الجديد ممكننا في بلد آمن واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة ينعم بالعدالة والحكم الرشيد.

ان رؤية العراق 2030 هي خريطة طريق ترسم ملامح لمستقبل تنموي كما يتطلع اليه المواطنون. فالعراق يمتلك عمقا حضاريا يؤهله أن يقف شامخا يمضي بأهدافه وتطلعاته وطموحات أبنائه ليواكب حركة التطور العالمي في مجالات التنمية المستدامة عبر خططه وبرامجه الحكومية واستراتيجياته القطاعية، وتقاريره الوطنية للتنمية البشرية المستدامة، بما يمكنه من حشد موارده المتاحة على نحو أمثل لتكون مستجيبة لتطلعات الجميع، حكومة وشعبا وأفرادا، بحيث لا يتخلف أحد عن ركب التنمية، وبما يضمن الوصول الى الآمال المنشودة ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

تستهدف هذه الرؤية تأشير مسيرة تنموية طموحة لوطن متقدم ومزدهر من خلال تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية للاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية المتوازنة قطاعيا وجغرافيا وبيئيا، والمرتبطة بتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والقضاء على أوجه التباين بين الفئات السكانية والاختلافات بين المحافظات والمناطق المختلفة، لتمتد آثار التساقط الإيجابي لثمار التنمية لتغطي الفئات المستضعفة والمهمشة كافة في الاقتصاد والمجتمع.

اننا نطمح في صناعة قصة نجاح تنموية تدعمها إرادة وطنية ودعم سياسي ومناصر لرؤية العراق للتنمية المستدامة، مما سيجعل منها اطارا تنمويا منظِما للمرحلة القادمة، وتحت مظلتها ستطلق خطط التنمية الوطنية متوسطة المدى وسيأتي البرنامج الحكومي بأهدافه وأولوياته مكملا لها بما يرسخ مبادئ الاستدامة، ويعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العراقي ليكون القطاع الخاص شريكا استراتيجيا في إدارة التنمية وتحقيق أهدافها ومحفزا للنمو والازدهار وحماية البيئة.

ورؤية العراق ذات محاور خمسة عبرت عن أولويات اهداف العراق الوطنية والمتمثلة بـ (بناء الانسان، الحكم الرشيد، اقتصاد متنوع، مجتمع آمن، وبيئة مستدامة)، والتي جاءت مستجيبة لركائز التنمية المستدامة الأممية والتي تشمل: الناس، الازدهار، الكوكب، السلام والشراكة.

نعم كل هذا سيتحقق– ان شاء الله– في إطار المتابعة والتقويم والمساءلة والشفافية للجهود المبذولة، وسيكون للشباب والنساء دور فاعل ومقصود من أجل مشاركة الجميع. فضلا عن انه في الوقت نفسه يحمل رسالة قوية لجميع المواطنين والعالم أجمع بان العراق طوى صفحة الحروب والنزاعات والعقوبات والتنظيمات الارهابية ليدخل مرحلة جديدة من التنمية والبناء والاعمار والحد من الفقر والبطالة، وفيها ستعلى مصلحة الوطن والمواطن وبشراكة الجميع وبإرادة مجتمعية وسياسية لنمضي قدما.. الى الامام.

ومن الله التوفيق.

2: مستقبلنا

برزت الآن أولوية الأعمار والتنمية التي تتطلب تقويما منهجيا لما مضى، وقراءةً واعية للواقع وتشخيصا دقيقا لمشكلاته من أجل صياغة المستقبل الذي نريد؛ بتعزيز قدرتنا على مواجهة التحديات ومواكبة التطورات العالمية، والالتزام الأممي تجاه خطة التنمية المستدامة والفلسفة التي تكمن وراء تبنيها من قادة العالم أجمع. وقد أظهرت الدولة _ في الوقت نفسه _ قدرة كبيرة على التنظيم على نحوٍ متجانس وفاعل في مواجهة التحديات الكبيرة. ولعلَّ أبرز مثال لذلك تحرير المحافظات التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية؛ فقد دافع العراقيون خلال ذلك عن قيم الحق والسلام والحرية نيابة عن العالم أجمع، بيد أنَّ هذه التطلعات لا يمكن أن تبدأ إلا إذا اجمع العراقيون على أولويات المرحلة القادمة، وتعرّفوا بشكل واضح على طبيعة المشاكل والتحديات، ويجدون الطرائق الملائمة للعمل معا.

تتطلب المرحلة الأولى التركيز على سلسلة من الخطوات أولاها الاستفادة من هزيمة الارهاب وإيجاد طريق مشترك نحو الاستقرار والقدرة على العمل على تحقيق الأهداف المشتركة. ولا يمكن لأيِّ جهد خارجي أو مساعدة أو مشورة أن تتعامل مع حجم التحديات البنائية ما لم يتحمل قادة العراق المسؤولية لتنمية بلدهم. ومن المهمِّ أن يفهم العراقيون جميعا أنَّهم _ وحدهم _ من يتحملون مسؤولية بناء السياسات والقيادة والمؤسسات التي يمكن أن تضمن نجاح التجربة التنموية في العراق.

2-1: المنطلقات

ترتكز الرؤية على المنطلقات الاتية:

- **النمو**: من خلال الجمع بين أبعاد التنمية المستدامة التي تشمل الاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية؛ في إطار من الحكم الرشيد، على المستويين الوطني والمحلي.
- **التمكين** والاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي.
- **العدالة والانصاف** في توزيع الموارد وعوائد التنمية.
- **الحكم الرشيد** وسيادة القانون والشفافية وتقوية المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة.
- **التوافق** بين جهود التنمية الوطنية وأولويات التنمية المحلية، بما يحقّق خطّة التنمية المستدامة 2030.
- **اقتصاد متنوّعٌ** معزِّزٌ لأصول (ما فوق الأرض)، قادرٌ على توليد فرص العمل اللائق والمحمي.

- **الشراكة** الوطنية والدولية: الحكومة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، ووسائل الاعلام، حكومات، ومنظمات دولية، بما يعزِّز تحقيق المكاسب والوصول الى أهداف التنمية.
- **بناء السلام** المجتمعي وضمان اندماج الجميع في عملية التنمية.
- **الاستدامة** البيئية المعزِّزة للاقتصاد الأخضر.

2-2: الاعداد للرؤية

تتولى وزارة التخطيط _ في ضمن أهدافها _ تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات والإمكانات المادية والبشرية، عبر اقتراح السياسات العامة وتطويرها، فضلاً عن عملها في عمليات التطوير الإداري والجهود الإحصائية التي تضطلع بها. وتتطلع الوزارة للقيام بدور محوريٍّ في تنفيذ رؤية العراق 2030، وضمان توافق الخطط الوطنية والمحلية وخطط الوزارات والهيآت مع أهداف الرؤية الوطنية والتوجهات التي تنبثق عنها.

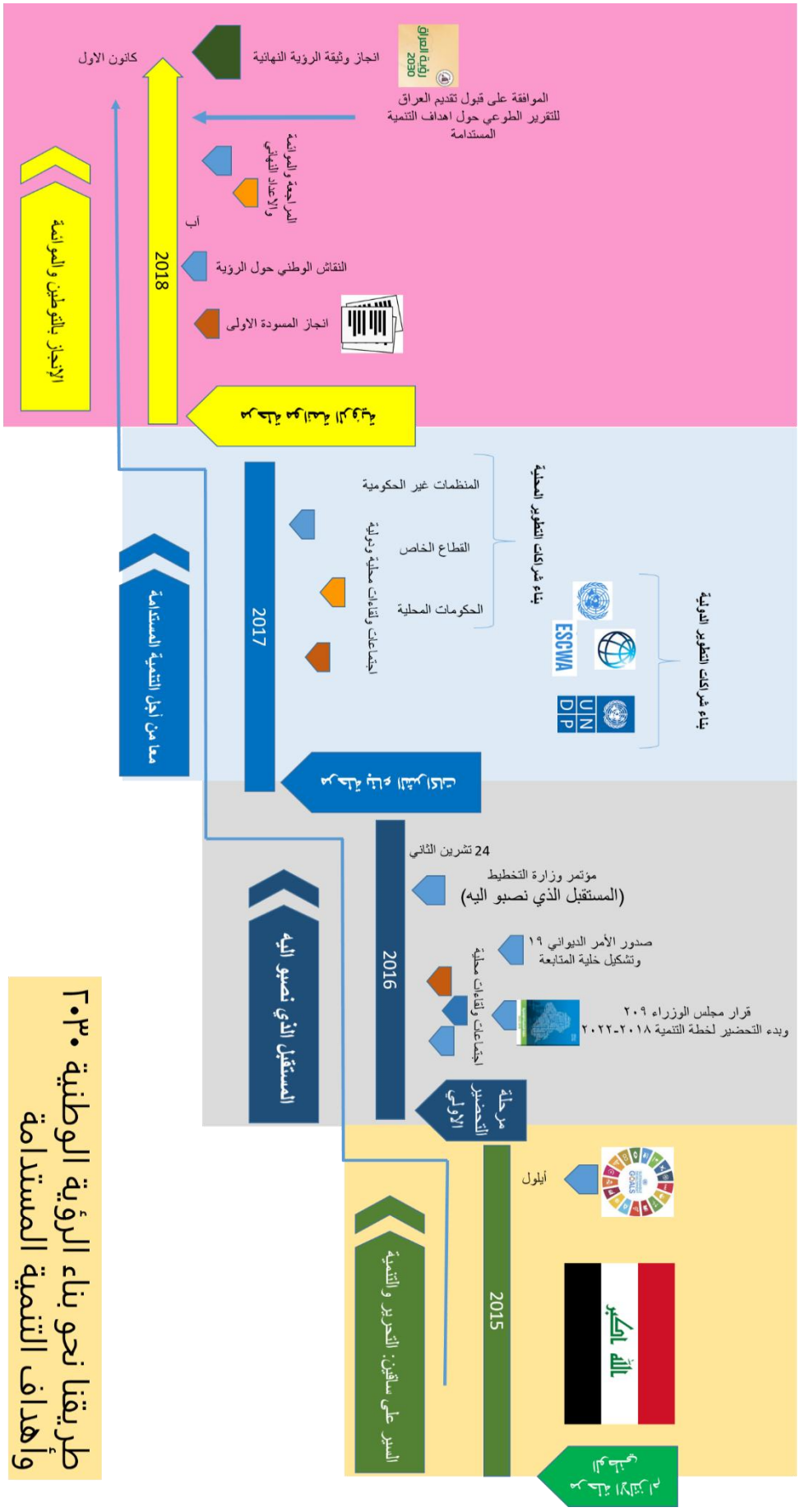
إنَّ بناء رؤية مستقبلية بعيدة المدى ارتكز على تحليل طبيعة التحديات البنيوية، وكيفية تفاعلها مع بعضها، فضلا عن التركيز على جوانب الاستقرار ومكانة العراق على المستوى الدولي. وقد مرت عملية بناء رؤية العراق 2030 بأربع مراحل (ينظر الشكل الاتي) هي:

- مرحلة الالتزام الوطني: وحملت شعار "السير على ساقين: التحرير والتنمية" وشهدت هذه المرحلة التفكير في عملية التنمية المستدامة بالتزامن مع انطلاق عمليات تحرير الأراضي العراقية من براثن التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من تعالي أصوات الحرب وتزايد تضحياتها الا ان العراقيين أعلنوا التزامهم بأهداف التنمية المستدامة التي حصلت على الاجماع الاممي، وبدأت أولى التحضيرات لتحقيق الأهداف وتحديد نطاق المسؤوليات، وتبنيها من قبل مجلس الوزراء الموقر، وهنا كان دور وزارة التخطيط رائدا في حشد هذا الالتزام وتوكيده في خططها واستراتيجياتها.
- مرحلة التحضير الاولي: وحملت شعار "المستقبل الذي نصبو اليه" وقد صدر خلال هذه المرحلة قرار مجلس الوزراء الموقر في صدور الأمر الديواني 19 وتشكيل خلية المتابعة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة. وقد عُقدت خلالها عدّة لقاءات بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأكاديميين؛ تمهيدا لإنجاز هذه الرؤية، وعقدت أولى ورش العمل بعنوان (الحوكمة الرشيدة واهداف التنمية المستدامة) خلال المدة 31 كانون الثاني (يناير) – 6 شباط (فبراير) 2016، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)،

وبمشاركة وزارات التخطيط، البلديات، الصناعة، التربية، التعليم العالي، والنقل. وكان بعضها واسعا وشاملا مثل المؤتمر الذي عقدته وزارة التخطيط في 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، وشارك فيه أكثر من ثلاثمائة وخمسين شخصية، وحمل عنوان (المستقبل الذي نصبو اليه)، ليترجم التطلع الوطني نحو مستقبل أفضل على الرغم من اشتداد ضراوة الحرب.

- مرحلة بناء الشراكات: وحملت شعار "معا من أجل التنمية المستدامة" وتم فيها العمل مع عدد من الشركاء المحليين والدوليين، لترجمة مشروع الرؤية الى واقع عبر انضاجها واشباعها نقاشا وتحليلا، وكان حرص الشركاء المحليين قويا على المشاركة في الفعاليات والأنشطة التي عقدت في بغداد وأربيل، وعلى مستويات الشراكة كافة. ومثلت وزارة التخطيط العراق في المشاركات الخارجية في المؤتمرات المعنية بالتنمية المستدامة واستعراض ما تم انجازه من اجندة 2030، وكان للجنة الوطنية دور في التنسيق مع الجهات ذات العلاقة من داخل وخارج الوزارة لحضور تلك المؤتمرات بحسب علاقتها مع مواضيع المؤتمرات. وشارك الوفد العراقي اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بنيويورك بتقرير إطار التنمية المستدامة في العراق في تموز (يوليو) 2017.
- مرحلة موائمة الرؤية، أو "الإنجاز بالتوطين والموائمة" وخلالها اتخذت الخطوات العملية لصياغة الرؤية وإنتاج الوثيقة الوطنية الخاصة بها، وعرضها على الشركاء والاستفادة من التغذية الراجعة وبخاصة من خبراء البنك الدولي، ومن الشركاء الوطنيين، فضلا عن عرضها على الوزارات التي قدمت ملاحظاتها على النص الاولي، واسهمت في اغنائه واثرائه بالملاحظات والتصويبات المناسبة. وتوجت هذه المرحلة بقبول تسجيل العراق ضمن البلدان التي ستقدم تقريرها الطوعي في المنتدى رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عام 2019.

وتقدِّم رؤية العراق مجموعة من الأولويات الوطنية التي يشكّل العمل على تحقيقها قصارى الجهد التنموي، وتحديد الأهداف التي تحقّق تلك الأوليات، بوصفها خطواتٍ عامّة لما يمكن اعتماده في تغيير مستقبلنا، وانطلاقا من التركيز على الانسان بوصفه صانع التغيير وغايته. ولهذا يمكن أن تُعدَّ هذه الرؤية خارطةَ طريق عامّة للتوجُّهات التنموية للعراق على مدى اثني عشر عاما، وقد صيغت المؤشرات التي ترصد إمكانات تحققها في المستقبل لتكشف المتحقق منها، والتي تشكل بدورها معايير النجاح وتقويم الأداء التنموي للعراق.


طريقنا نحو بناء الرؤية الوطنية ٢٠٣٠
وأهداف التنمية المستدامة
المستقبل الذي نصبو اليه
معا من أجل التنمية المستدامة
الإنجاز بالتوطين والموائمة
2015
2016
2017
2018
أيلول
السير على سكتين: التحرير والتنمية
مرحلة التحضير الاولي
24 تشرين الثاني
مؤتمر وزارة التخطيط
(المستقبل الذي نصبو اليه)
صدور الأمر الديواني ١٩
وتشكيل خلية المتابعة
اجتماعات ولقاءات محلية
قرار مجلس الوزراء ٢٠٩
وبدء التحضير لخطة التنمية ٢٠١٨-٢٠٢٢
بناء شراكات التطوير الدولية
بناء شراكات التطوير المحلية
المنظمات غير الحكومية
القطاع الخاص
الحكومات المحلية
اجتماعات ولقاءات محلية ودولية
ESCWA
UNDP
مرحلة صياغة الرؤية
انجاز وثيقة الرؤية النهائية
كانون الاول
الموافقة على قبول تقديم العراق
للتقرير الطوعي حول اهداف التنمية
المستدامة
المراجعة والموائمة
والاعداد النهائي
آب
النقاش الوطني حول الرؤية
انجاز المسودة الاولى
رؤية العراق 2030

3-2: عناصر قوتنا

على الرغم من قوة التحديات الخارجية وتنوع المشكلات الداخلية، الا أنّ العراق اثبت قدرة فائقة على الصمود بوجهها، لما يتمتع به من عناصر قوة في مقدمتها:

- رغبة مجتمعية تعززها منظومة القيم المتجذرة بعمقها الحضاري بالتغيير والإصلاح.
- إرادة وطنية للنهوض مرتكزها مبدأ المواطنة.
- الالتزام المؤسسي بالتنمية، على الرغم من حالة اللاأمن وعدم الاستقرار والعنف بدلالة الإعلان عن مجموعة وثائق وطنية مستجيبة لمسار التنمية المستدامة ويحدوها الامل بمستقبل أفضل.
- وفرة عناصر الإنتاج والموارد وبخاصة الموارد البشرية ذات الطاقات والقدرات العالية.
- فرص استثمارية ذات ميزات نسبية للتنمية القطاعية والمكانية.

3: أولوياتنا الوطنية

تشمل توجيهات السياسة العامة التي تُعدُّ من الأولويات الوطنية كلّا من التدخلات قصيرة الأجل التي لا غنى عنها؛ لتقديم إشارات ملموسة للتغيير وبناء الثقة في الإجراءات المستقبلية للحكومة، والإصلاحات طويلة المدى اللازمة لتحقيق رؤية (2030). وتسعى هذه الاولويات إلى:

- الاستثمار في رأس المالي البشري وإيقاف استنزافه والاستفادة من دخول العراق مرحلة الهبة الديمغرافية.
- ضمان تحقيق الاولويات الوطنية من خلال حكومة رشيدة، قادرة على كسب ثقة مواطنيها والمجتمع الدولي، وتقديم الخدمات العامة بطريقة شاملة وشفافة، خاضعة للمساءلة من المواطنين، بما يشمل إدارة موارد الثروة الطبيعية (النفط والغاز والمياه والأراضي الخصبة)، واستخدامها على نحو مستدام وفعّال.
- تنشيط القطاع الخاص، وتنمية الشركات التي ستوفر أغلب فرص العمل في المستقبل، بما يساعد على التخلص من الاعتماد على قطاع النفط والغاز الذي يبدو مستقبله غير مضمون على نحوٍ متزايد، في ظلِّ التحديات التي يواجهها العالم والمنطقة.
- الإنصاف والعدالة في توزيع الثروة وتوفير فرص العمل للجميع، والتأكد من أن السياسات العامة عادلة ومنصفة بالنسبة لأكثر شرائح السكان ضعفا وتهميشا، من الفقراء والنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، بحيث لا تستثني التنمية أحدا، وأنَّ ضمان الوصول إلى هذه المجموعات وتوفير فرص عادلة لهم، كما هي الحال بالنسبة لجميع مكونات المجتمع العراقي، سيكون له آثار إيجابية ديناميكية في النمو الاقتصادي والسلم المجتمعي على المدى الطويل.
- الترشيد وتقليل استنزاف الموارد البيئية بما يؤمن للأجيال القادمة حقَّها في بيئة نظيفة.

وتضع رؤية العراق (2030) خمس أولويات وطنية هي: بناء الانسان، الحكم الرشيد، اقتصاد متنوّع، مجتمع آمن، بيئة مستدامة، على النحو الآتي:



3-1: بـنـاء الانـسـان

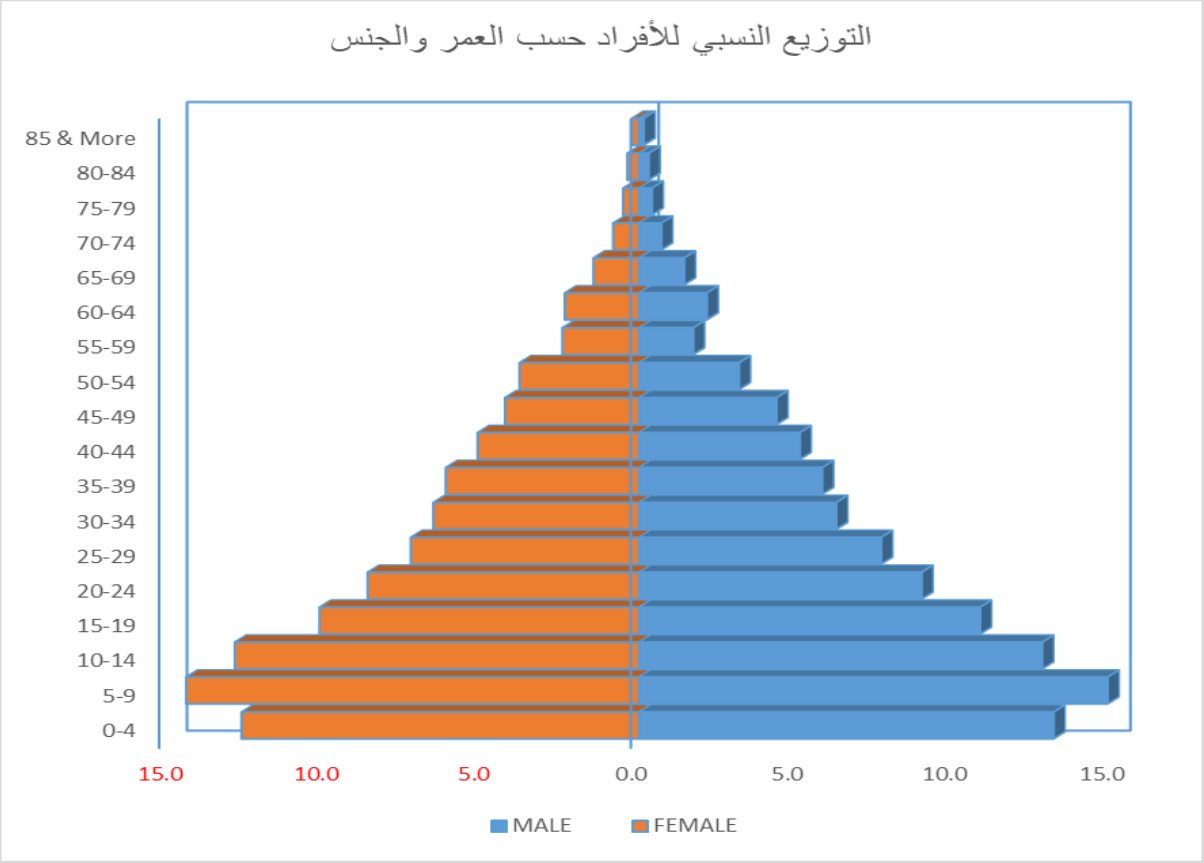
إنَّ أولى أولويات التنمية هي أن تكتسب وجها إنسانيا ناصعا، بحيث تضع الناس في قلب اهتماماتها، وتجعل الانسان بوصلة توجه مساراتها، وتستهدي بما يحقق رفاهية الانسان وأمنه وتطلعاته. إنَّ أولوية بناء الانسان تكتسب أهميتها من حجم الضرر الذي أصاب الانسان العراقي نفسه، نتيجة توالي حقب الاستبداد والحرب والعنف بمختلف أشكاله، وفقدان الأمن بجميع أبعاده. ويُعدُّ الهيكل السكاني الشاب أفضل مزايا العراق والثروة الحقيقة التي يمكن أن يواجه بها التحدّيات المستقبلية بشتّى ضروبها. لذا إنَّ هدف البناء المنشود يستوعب كينونة الانسان ودوره الوجودي ووظائفه الاجتماعية، ويعبر عن قيم الحرية والعدل والانصاف، وما يريده لمستقبل أفضل. ويتسع مضمون بناء الانسان ليشمل عناصر التمكين المادية وغير المادية، وتنطوي على مظاهر التعليم والتعلُّم والصحة، وفرص كسب الدخل والفكاك من الفقر والتهديد وانعدام الأمن، وضمان مشاركة جميع الناس في الاستفادة من المكاسب التي توفرها عملية التنمية المستدامة، عبر اكسابهم القدرة على تحقيق هذه الاستفادة، وتعزيز مهاراتهم ومعارفهم وأوضاعهم المعيشية والصحية، وتشجيع الفئات الأضعف بينهم على تحقيق اندماج فاعل في المجتمع؛ لضمان مشاركة الجميع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولاسيّما الشباب والشابات الذين ينبغي ضمان استعدادهم للمستقبل، فضلا عن تمكين مزيد من النساء وتشجيعهنَّ على الدخول الفاعل في سوق العمل واكتساب الدخل وتنويع مصادر دخل أُسرهن.



في عام 2015، احتل العراق المرتبة الحادية والعشرين بعد المائة (121) من أصل مائة وثماني وثمانين (188) دولة في مؤشر التنمية البشرية، بمرتبةٍ أقلَّ من مراتب بعض دول المنطقة، كلبنان (76)، والأردن (86)، وتونس (97)؛ فقد أثّرت عقود من الحروب والعقوبات الدولية والعنف وعدم الاستقرار السياسي ووطأة الضغوط المالية في قدرة القطاع الصحي على تقديم الخدمات الصحية، ولم تحقق مؤشرات صحة الأمهات والأطفال في العراق الأهداف الإنمائية للألفية. ويبرز سوء التغذية في العراق على أنَّه تحدٍّ مهم للصحة العامة، إذ يعاني واحد من كلِّ أربعة أطفال دون سن الخامسة من العمر من توقف النمو.

سيكون لديناميكيات السكان في المستقبل تأثير حاسم في النتائج الإنمائية المستقبلية. ويتمتع العراق بأحد أكثر المجموعات السكانية شبابا في العالم، إذ يُقدَّر عدد السكان الذين تقلُّ أعمارهم عن تسع عشرة سنة بحوالي 50٪. وينطوي المشهد الديموغرافي على زيادة في عدد السكان البالغين من اثنين وعشرين حاليا إلى اثنين وثلاثين مليون بحلول عام (2030).

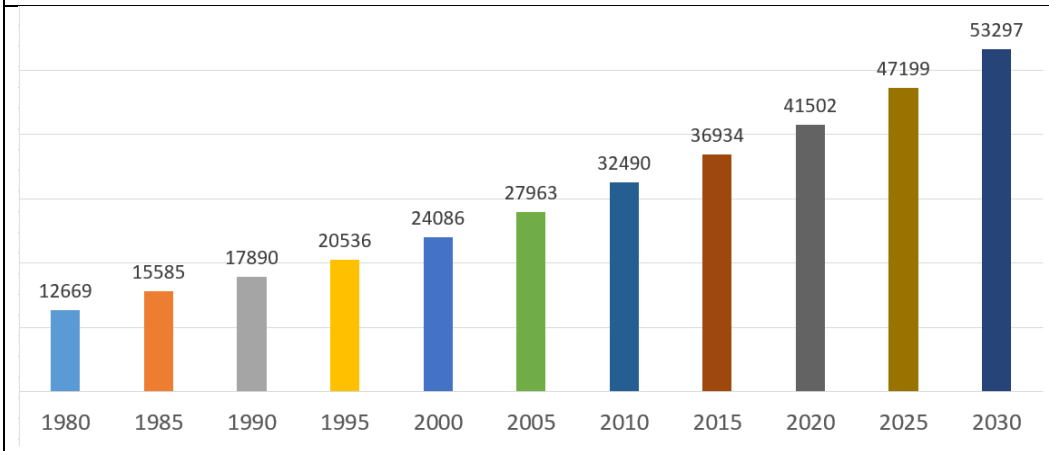
شكل (1): الهرم السكاني للعراق 2015



المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، محتسب من بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018

وسيزيد هذا الأمر من الضغط على الموارد الاقتصادية التي هي نفسها أكثرُ ندرةً من أيِّ وقت مضى، بما في ذلك الغذاء والماء والبنية التحتية الحضرية والخدمات العامة. ومن المتوقع أيضا أن يزيد الطلب على العمل إلى ما بين 5–7 ملايين فرصة عمل إضافية. ويمكن أن يكون هذا العدد أعلى بكثير إذا ارتفعت معدلات المشاركة في قوة العمل، وبخاصّة بالنسبة للنساء.

شكل (2): سكان العراق 1980–2030



المصدر: بيانات 1980–2015: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2014–2016، جدول (1/7)

بيانات 2020–2030 تقديرات.

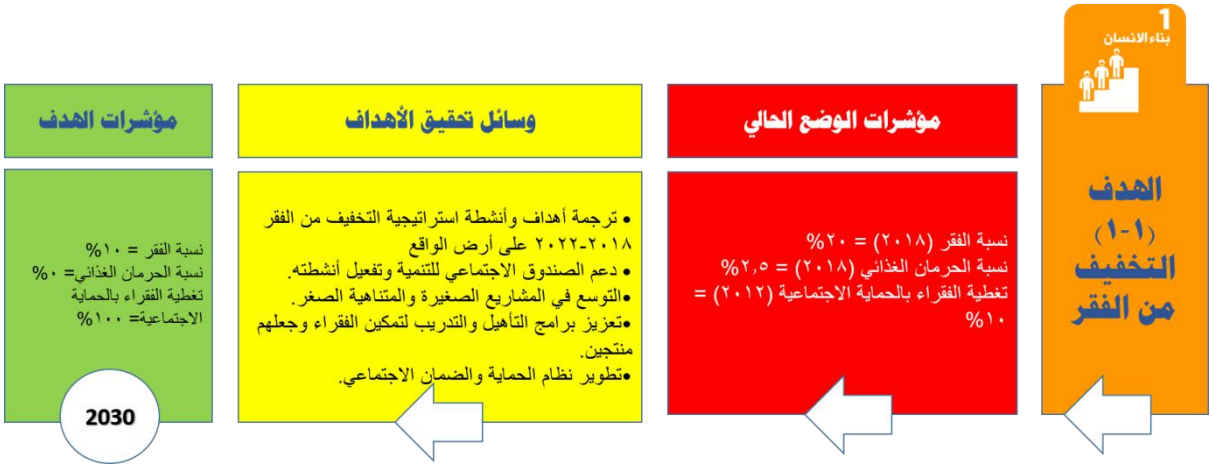
الهدف (1-1): التخفيف من الفقر

يتطابق هذا الهدف مع الهدف الأول من أهداف خطّة التنمية المستدامة العالمية. ويتطلب القضاء على الفقر تضافر جهود مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، وبخاصّة في إطار الاستراتيجيات المُعدَّة للتخفيف منه، ومتابعة أنشطتها وفعالياته؛ لضمان حسن تطبيقها وتحقّق النتائج المرجوة منها.

تُعدُّ مستويات الفقر (مقاسا بالإنفاق) مرتفعة في العراق، فقد بلغت نسبة الفقر 20% عام 2018. ويعيش كثير من الناس قريبا من خط الفقر، وهو ما يجعلهم أكثر عرضة لخطر الفقر عند حدوث أزمة اقتصادية أو سياسية، أو تعرضهم لظرف عائلي استثنائي. ولكنّ الفقر لا يقتصر على الانفاق أو الدخل، إنَّما يمكن النظر إليه بوصفه ظاهرة متعدّدة الأبعاد، إذ تؤثر الابعاد الصحية في حدوث الفقر ومستويات المعيشة السيئة ونقص التعليم والبطالة.

وسائل تحقيق الهدف:

- ترجمة أهداف أنشطة التخفيف من الفقر (2018 – 2022) واستراتيجيتها على أرض الواقع، وتسريع تنفيذها ودعمها باستراتيجية جديدة تغطّي المدّة المتبقيّة لضمان تحقيق الهدف، بعد انقضاء مدّتها.
  - دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتفعيل أنشطته.
  - التوسُّع في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
  - تعزيز برامج التأهيل والتدريب لتمكين الفقراء وجعلهم منتجين.
  - تطوير نظام الحماية والضمان الاجتماعي.



الهدف (1- 2): توفير فرص العمل اللائق والمحمي لجميع العاطلين

تُعدُّ مستويات العمالة في العراق من أدنى المستويات في المنطقة، ففي عام 2012 كانت هناك 89% من الأناث و30% من الذكور في سنِّ العمل خارج قوة العمل، فيما يبلغ معدل النشاط الاقتصادي في قوة العمل حوالي 42.8% في عام 2017. ويواجه العراق أزمة فرص عمل ذات أبعاد غير مسبوقة، يمكن أن تؤدي إلى عودة ظهور العنف في غياب التزام موثوق وسريع بخلق فرص العمل وإعادة الاعمار. وتُعدُّ معدلات البطالة مرتفعة هي الأخرى، إذ تصل الى 16% أو حوالي 2.5 مليون شخص، على حين تصل الى 27% بين النساء، ولا سيما النساء الأكثر تعليما اللواتي ينخرطنَ في سوق العمل الرسمي، فضلا عن أنَّ نسبة كبيرة من النازحين عاطلون عن العمل. وقد يستغرق الأمر جيلا أو أكثر لتوليد فرص عمل كافية. ويتطلب معالجة هذا الخلل في الطلب والعرض على العمل وجود قطاع خاص ذي قيمة مضافة عالية، وإنتاجية مرتفعة وبحجم كافٍ لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق

العمل، ومواءمة شروط العمل بين القطاع الخاص والعام. وهذا النوع من القطاع الخاص غير موجود حاليا، ويعمل القطاع العام بصفته الملجأ الأول والأخير لقوة العمل، إذ يوفر 40% من جميع فرص العمل في البلد، ويكاد يمثّل كامل فرص العمل في القطاع الرسمي؛ لذا يتطلع أغلب الشباب للوصول الى وظيفة في القطاع العام بدل البحث عن فرص العمل في القطاع الخاص أو التفكير الريادي في العمل لحسابهم. ويزيد هذا التفضيل في ظلِّ عدم حماية العمل في القطاع الخاص.

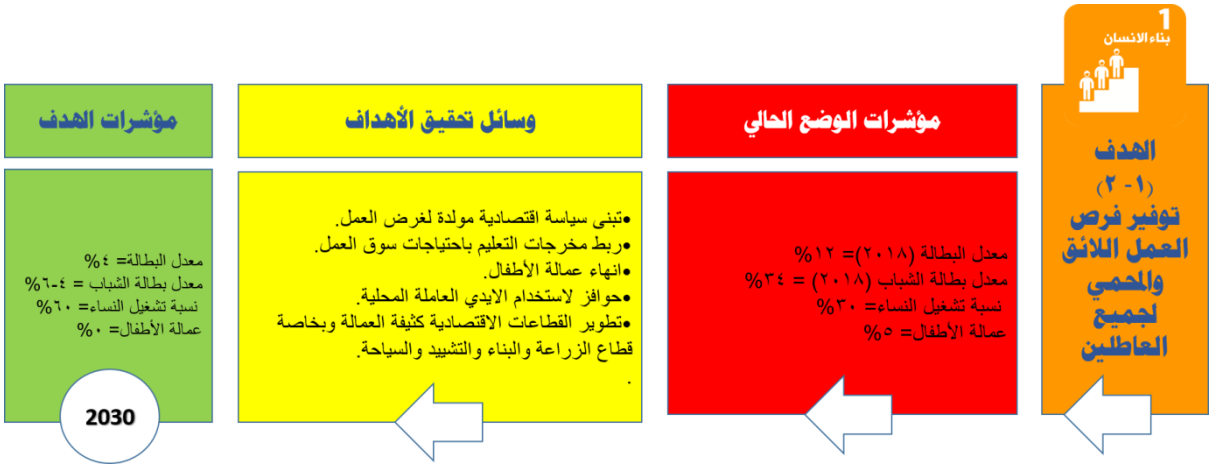
ولعلَّ أخطر ما في البطالة إنَّها تتركز في فئة الشباب ممّا يعيق استثمار طاقاتهم، في ظلِّ اقتصاد غير قادر على توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة للخريجين الذي تتجاوز معدلات البطالة بين صفوفهم نسبة 35%.

إنَّ تطوير سوق العمل يتطلب اجراء تقويمات دورية لاحتياجات السوق الفعلية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة ولاسيّما أرباب العمل. ولا بدَّ من إعادة هيكلة سوق العمل لإحداث التحولات المطلوبة فيه، من سوق عمل مبني على هيمنة القطاع العام إلى سوق تنافسي وتعاوني بين الدولة والقطاع الخاص، يقوم على تطبيق مناسب لقوانين العمل.

وستكون للزراعة، بما في ذلك الأعمال التجارية الزراعية والخدمات، أكبر الإمكانات لتوليد فرص العمل في المستقبل، وستتطلب هذه القطاعات استخداما أكثر استدامة وإدارة أفضل للمياه والموارد الزراعية، واستثمارات في دعم البنية التحتية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والنقل. وفي غياب هذه الحوافز يمكن للحكومة أن تبدأ عملية تحفيز القطاع الخاص وتوليد فرص العمل، من خلال أنشطة القطاع العام وإعادة الإعمار.

وسائل تحقيق الهدف:

- تبنى سياسة اقتصادية مولِّدة لفرص العمل.
- ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل.
- إنهاء عمالة الأطفال.
- حوافز لاستخدام الأيدي العاملة المحلية.
- تطوير القطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة ولاسيّما قطاع الزراعة والبناء والتشييد.

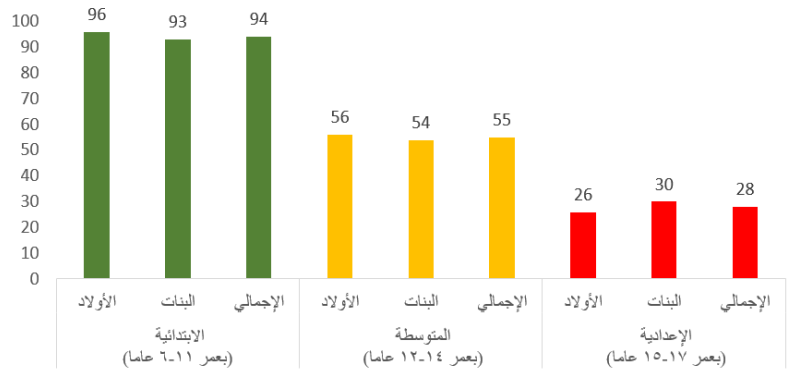


الهدف (1 -3): نظام تعليمي ذو جودة وشمول

إنَّ تحويل الخسارة في رأس المال البشري على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومنع (إضاعة جيل آخر) إلى مكاسب تنموية أمرٌ بالغ الأهمية. ومع زيادة الاهتمام بالتعليم على مدى العقد الماضي، فقد أُحرز بعض التقدم في زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية، فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الأطفال الذين يحصلون على التعليم الابتدائي بين عامي 2005 و2015، من 3.6 مليون إلى أكثر من ستة ملايين طالب وطالبة، وتحقّق هذا الارتفاع في جميع مستويات التعليم؛ نتيجة الزيادة في معدلات التحاق الفتيات أكثر من الأولاد، وارتفع _ على نحوٍ عام _ التسجيل بشكل مطرد حتّى وصل إلى 9.2 مليون طالب في العام الدراسي 2015–2016. وفي الوقت نفسه، فإنَّ انعزال نظام التعليم في البلد وخسارة فرص العمل؛ بسبب ثلاثة عقود من الصراع والعقوبات وضعف قدرة الحكومة، أدّى إلى فقدان المهارات ورأس المال البشري عبر الجيل الحالي من العراقيين في سنِّ العمل (حوالي اثنين وعشرين مليون نسمة). وفي الوقت الراهن، لم يحصل ربع النساء وسدس الرجال في سن الخامسة والعشرين فما فوق على أيِّ تعليم رسمي. وتبلغ نسبة البطالة 16% على مستوى البلد، وتصل إلى 16% بين الشباب و65% بين الإناث الشابات.

مع ذلك فإن معدلات الالتحاق الصافي بالمراحل الدراسية المختلفة تكشف جانبا آخر من الخلل، إذ تتناقص بشكل حاد مع التقدم في المرحلة الدراسية، وبلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية 94%، والمتوسطة 55%، والاعدادية 28% على وفق بيانات 2017–2018. وهذا ما يعني عدم حصول الكثير من الشباب والشابات على التعليم المناسب وإكمال مراحل الدراسة وصولا الى التعليم الجامعي (ينظر الشكل الاتي).

شكل (3): معدلات الالتحاق الصافي بالمراحل الدراسية المختلفة 2017–2018 (%)



المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

وقد أثر الصراع مع التنظيمات الارهابية والصدمة النفطية بشدة في تقديم الخدمات التعليمية. واستنادا إلى بيانات وزارة التربية (2016)، فإنَّ ما يُقدرَّ بحوالي 50% من المباني المدرسية في العراق تحتاج إلى إعادة التأهيل أو إعادة الإعمار. وما يزال النظام التربوي يعتمد على تناوب استخدام الأبنية المدرسية بشكل مزدوج أو ثلاثي في المبنى نفسه. وقد أسهمت هذه الظروف التي تفاقمت في المناطق المتأثرة بالصراع في استبعاد أكثر من مليون طفل، وهم في سن الدراسة. وعلى الرغم من التحسن في نسب الالتحاق بالمدارس، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين الجنسين في الالتحاق بالتحصيل والتعليم، وبخاصّة في المرحلتين الثانوية والجامعية وفي المناطق الريفية، حيث تزداد معدلات التسرّب.

ومازالت هناك تحديات كبيرة في كمية التعليم ونوعيته، فقد أدّت التغييرات المتعددة والنمو السكاني المرتفع، فضلا عن انعدام الأمن، إلى انخفاض وقت التدريس لمدة أربع ساعات يوميا؛ أي أقل بحوالي ساعة من المتوسط الاعتيادي اليومي، فيما يبلغ عدد أيام الدراسة في العام الدراسي مائة وواحدا وخمسين يوما (151)؛ أي أقل بحوالي تسعةٍ وعشرين يوما من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ مائة وثمانين (180) يوما. وتحتاج جودة المعلمين والتعليم أيضا إلى تحسينات كبيرة، إذ يتخلّف الطلاب في مهارات القراءة والرياضيات مقارنة بالمعايير الإقليمية والدولية.

إنَّ تسخير هذا التحوّل الديموغرافي بنجاح يتطلب المزيد من الاستثمار في التعليم، والمهارات والتحسينات في بيئة الأعمال التجارية، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل، (بما في ذلك الأراضي الزراعية والمياه)، ويمكن أن يوفر ذلك قوة فاعلة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام، فضلا عن أنَّ تعزيز الطبقة الوسطى ذات القوة الشرائية من شأنه أن يدعم الانسجام الاجتماعي والسياسي الأوسع.

وهناك حاجة إلى عدد من الإجراءات العاجلة؛ لتحسين تقديم الخدمات التعليمية وتعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة، وزيادة حصول المواطنين على التدريب، وبخاصّة أولئك الذين ينشطون في سوق العمل؛ لدعم رأس المال البشري الذي يدعم الاقتصاد ونمّوه، فضلا عن دعم إنتاجية العمل وإعداد الشباب للدخول الفاعل في سوق العمل المحلية والدولية، ومضاعفة المشاركة الاقتصادية للنساء. وهذا يتطلب تحسين كفاءة سوق العمل وتبنّي سياسات مستجيبة للأوضاع الاقتصادية الجديدة، وقادرة على تيسير الأعمال والاستثمار المحفز للنمو والموفِّر لفرص العمل، وهي التدخلات التي يمكن تنفيذها بسرعة باستخدام الموارد المالية المحدودة المتاحة، وينبغي العمل _ أيضا _ على تطوير البنية التحتية المادية وجودة الخدمات التي تتعامل مع حاجات السكان الأكثر ضعفا، مع التركيز على نهج التطوير القائم على المدرسة المدعومة من المجتمع.

وسائل تحقيق الهدف:

وهي الإجراءات الممكنة في ضمن هذا الهدف في المديات القصيرة والمتوسطة والطويلة، ففي المدى القصير ينبغي العمل على:

- توفير بيئة تعليمية أفضل وأثاث ومواد تعليمية، وإجراء تقويم للمدارس التي تحتاج إلى إعادة الإعمار.
- تقديم المزيد من الخيارات لضمان الخدمات للأطفال المتضررين من النزاع، وبخاصّة خيارات التعلم البديلة التي تتيح خيارات مرنة للاجئين والنازحين، من حيث إجراءات الالتحاق والامتحانات.
- التنسيق مع القطاع الصحي لضمان توفير برامج التغذية المدرسية.

وينبغي أن تركّز التدخلات على المدى المتوسط على تعليم الطفولة المبكرة، في رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية، وتقوية المهارات والتعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي، بما في ذلك معاهد تدريب المعلمين. ويمكن أن تتوافق فرص التعليم العالي مع الطلب المتوقع من القطاعات الاقتصادية على الوظائف، بما في ذلك البناء، والزراعة، والسياحة، ومهارات إدارة الأعمال.

وعلى المدى البعيد، تتمثل الأولويات في قطاع التعليم فيما يأتي:

- تحسين وصول الجميع الى تعليم أفضل.
- تعزيز جودة مؤسسات التربية والتعليم العالي.

- استخدام التعليم أداةً لضمان التماسك الاجتماعي وبناء السلام والتوعية المدنية النشطة.
- تعزيز الإطار المؤسسي في هذا القطاع والحوكمة فيه.
- مراجعة المناهج بدقّة؛ لضمان حصول تلاميذ الطفولة المبكرة على المهارات اللازمة، بما في ذلك التفكير النقدي الإبداعي، وريادة الأعمال، وحلُّ المشكلات والتواصل الأفضل والمثابرة والمرونة.
- تكييف معايير جودة التربية والتعليم وطنيا.
- تطبيق الزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة.
- تعزيز فرص التعليم والتعلم مدى الحياة.
- التوسع في المدارس والمعاهد المهنية التي تستجيب لحاجات سوق العمل.



الـهـدف (1 -4) : نـظـام صحي ذو كـفـاءة وتـغـطـيـة

يُعُّد قطاع الصحة في العراق عامّا إلى حدٍّ كبير، إذ يمثل 63% من إجمالي الإنفاق الصحي، ويُدار ويُموّل _ في الغالب _ من وزارة الصحة (73 %). ومع ذلك، فإنَّ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من مجموع الإنفاق الإجمالي على الصحة كانت تتناقص خلال الاعوام القليلة الماضية، إذ بلغ اجمالي الانفاق العام على الصحة 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أقلّ من متوسط مثيله في دول أخرى في المنطقة (الأردن 7.5%، لبنان 6.4 %، تونس 7.0 %)، وأقلّ بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (8.9 %)، وارتفع الانفاق الأسري على الصحة عامّة والأدوية خاصّة بين

عامي 2008 و2014، من 25.2% إلى 39.7%، مع تجاوز متوسط الانفاق الاسري المتوسط العالمي، إذ يتزايد عبء الإنفاق على الصحة بشكل متزايد للأسر.

ويتطلب التصدّي الفاعل للتحديات الصحية في العراق تحقيق التوازن بين الحاجات الفورية للسكان للخدمات الصحية والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل؛ لتعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية لضمان التوجيه الاستراتيجي لوضع السياسات الصحية وتنفيذها. ويشمل ذلك ضمان تغطية صحية منصفة، وبخاصّة للفقراء، وكذلك بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص، واستنباط آليات للتحكُّم في تكاليف الرعاية الصحية، والحصول على خدمة أفضل مقابل الانفاق العام على الصحة، وإنشاء آليات إدارة وآليات للمساءلة تتّسم بالشفافية والفعالية.

وسائل تحقيق الهدف:

- على المدى القصير، يتعيّن على الحكومة تزويد الفقراء بالخدمات الصحية الشاملة المدعومة. ولتنفيذ سياسات التمويل المناصرة للفقراء على نحوٍ فاعل، يمكن للبرنامج الاستفادة من أساليب استهداف الفقر الجارية حاليا في العراق؛ لتحديد الآلية التي يمكن من خلالها الحصول على تغطية مدعومة بشكل فاعل. ويجب أن تركّز السياسات المطبقة على الوقاية والفحص والمعالجة الأساسية على مستوى الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الوقاية من الأمراض غير المعدية.
- وعلى المدى المتوسط، يجب على الحكومة التركيز على تحسين الكفاءة والوصول وإطار الحوكمة التي تستلزم:
  - مراجعة الإنفاق العام على الصحة لتحديد أوجه القصور، واقتراح خيارات السياسة لتحسين نظام تقديم الرعاية الصحية والجودة وكفاءة الإنفاق العام.
  - تحويل الأنموذج الحالي المتمركّز حول الرعاية في المستشفيات إلى أنموذج الرعاية الصحية الأولية مع حلول فاعلة من حيث التكلفة.
  - مشاركة المواطنين لضمان استجابة القطاع الصحي لحاجات المواطنين.
- وعلى المدى البعيد يمكن:
  - اعتماد سياسات التأمين الصحي لتحسين الحماية المالية.
  - إشراك القطاع الخاص، من خلال تبنّي إطار تنظيمي قوي.
  - توسيع نطاق الخدمات الصحية مكانيا وفئويا وتحسين جودتها.
  - تطبيق نظام التأمين الصحي وتوفير آلياته.

- تحسين نظام الوقاية الصحية وتطويره على المستويين المحلي والوطني.
- تبنّي نظام رقابة صحية صارم للحدِّ من انتشار المخدرات والايدز وغيرها.
- رفع كفاءة أداء المؤسسات الصحية وتعزيز قدرتها التمويلية.



(1-5) : توفير سكن لائق وإنهاء مشكلة العشوائيات

إنَّ اتساع ظاهرة التحضّر في العراق أمرٌ لا يرجع فقط إلى الزيادة السكانية في الريف التي تقف سببا في ضمن عدّة أسباب، لعلَّ أبرزها ضعف الاهتمام بالريف، واقتصار النشاط الاقتصادي في الريف على الزراعة والأنشطة الساندة لها، فضلا عن تزايد رغبة أبناء الريف في جني مكاسب الاستقلال المادي والتمتع بمباهج الحياة التي توفرها المدينة. ويبدو أنَّ بغداد تستقطب أغلب السكان القادمين من المناطق الريفية، ويُقدّر عدد سكانها اليومَ بحوالي ثمانية ملايين. وهو ما يعني أنَّ بغداد وحدها تشكل أكثر من 23% من سكان العراق على وفق أحدث التقديرات، وتتجاوز ذلك بالنسبة لحصتها مقارنة بعدد السكان الإجمالي للمراكز الحضرية الكبرى التي أصبحت تضمُّ نسبة كبيرة من السكان، قد تتجاوز نصف سكان البلد.

ومثّلت ظاهرة التحضّر في العراق حركة سكانية كثيفة، حمل البشر فيها عاداتهم وتقاليدهم الى مستوطنات قائمة ولم تكن مستعدة لاستقبالهم، ولكنَّ عوامل الطرد كانت قوية في المناطق التي قدموا منها، مقابل مغريات المدينة (فرص عمل/ سكن أفضل/ علاقات أفضل) التي لم تتحقق دائما. وعلى النقيض من ذلك أدَّت الهجرة السكانية إلى ظهور العشوائيات في أطراف المدن، فضلا عن أنَّ المناطق الداخلية التي هجرها سكانها باتجاه الضواحي تحولت الى مناطق متخلّفة، ففي العراق هناك 3687

تجمعا عشوائيا، يوجد في بغداد وحدها 1022 تجمعا، تليها البصرة (677) تجمّعا عشوائيا، وذي قار (333) تجمعا عشوائيا، وكركوك (279) تجمعا عشوائيا.

يُعد السكن أحد السلع الأساسية التي تتحمل الحكومات مسؤولية ضمان توفيرها؛ لما له من آثار وعلاقات بنواحي أخرى من مناحي الحياة، لذا فإن سياسة الإسكان لا تقتصر فقط على ضمان سقف يؤوي إليه كل إنسان بل تتضمن أن يكون سكنا لائقا وملائما للشرائح المجتمع كافة.

من جهة أخرى، فإنَّ برامج الإسكان السكن ومبادراتها لها تأثيرات في الاقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وبخاصة الحضرية منها، ولها آثار في صناعة البناء ومدى قدرتها على تحفيز الاقتصاد وتقليل البطالة، وتساعد السياسات الأخرى كالسياسات الضريبية والإعانات والدعم على نجاح سياسات الإسكان. وتزداد أهمية هذا القطاع في العراق بالنظر للنقص الكبير في الوحدات السكنية الملائمة مما حدا بالدولة إلى إطلاق مبادرة السكن الوطنية للتخفيف من تلك الأزمة والتخفيف من حدة الآثار التي يتركها السكن العشوائي وعلى أساس أنها إحدى السياسات التي تؤسس الأمان الاجتماعي للسكان كافة.

وسائل تحقيق الهدف

على المدى القصير ينبغي العمل على:

- انجاز المشاريع المتوقفة، وتذليل الصعوبات التي تعترض ذلك.
- توكيد الالتزام بالمخططات الأساسية للمدن ووضع حد للتجاوزات الحاصلة عليها.

وعلى المدى المتوسط والبعيد يمكن العمل على:

- تأمين ما لا يقل عن 100 ألف وحدة سكنية منفذة بحسب الطرق والتقنيات الحديثة ومخدومة بشكل جيد.
- توفير 50% من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص لتغطية العجز السكني.
- تحسين بيئة السكن عبر زيادة الاهتمام بالخدمات البلدية وتوفير خدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.
- انهاء السكن العشوائي وتحسين البنية التحتية في تلك المناطق وإعادة تخطيطها، ودمجها بباقي أجزاء النسيج الحضري في المدن التي تقع فيها.


1
بناء الانسان
الهدف
(١ -٥)
توفير سكن لائق وإنهاء مشكلة العشوائيات
مؤشرات الوضع الحالي
شمول المساكن بالخدمات البلدية (٢٠١٥)= ٦٧,٠%
شمول المساكن بخدمات الماء الصالح للشرب (٢٠١٥)= ٨٦,١%
شمول المساكن بخدمات الصرف الصحي (٢٠١٦)=٣٢,٩%
وسائل تحقيق الأهداف
• تأمين ما لا يقل عن ١٠٠ ألف وحدة سكنية منفذة بحسب الطرق والتقنيات الحديثة ومخدومة بشكل جيد.
• توفير ٥٠% من التمويل العقاري من استثمارات القطاع الخاص لتغطية العجز السكني.
• تحسين بيئة السكن عبر زيادة الاهتمام بالخدمات البلدية وتوفير خدمات الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.
• انهاء السكن العشوائي وتحسين البنية التحتية في تلك المناطق وإعادة تخطيطها، ودمجها بباقي أجزاء النسيج الحضري في المدن التي تقع فيها.
مؤشرات الهدف
شمول المساكن بالخدمات البلدية=١٠٠%
شمول المساكن بخدمات الماء الصالح للشرب=%
شمول المساكن بخدمات الصرف الصحي=١٠٠%
2030

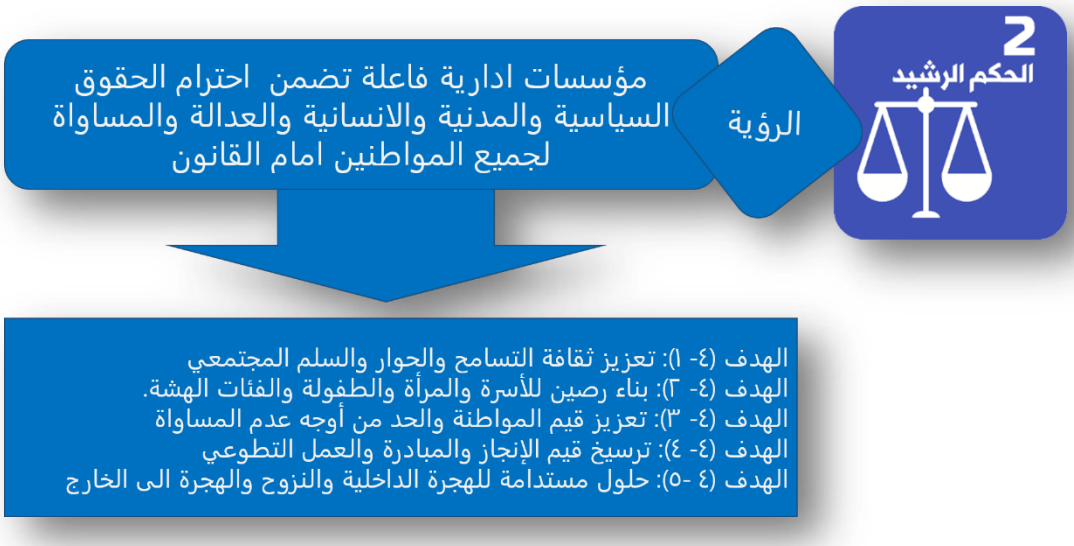


3-2: الحكم الرشيد

تسعى رؤية العراق (2030) إلى إقامة مؤسسات إدارية فاعلة، تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية والعدالة والمساواة لجميع المواطنين أمام القانون؛ فلا سبيل إلى تحقيق أيٍّ من أهداف التنمية المستدامة في ظلِّ الفساد والتهميش وغياب العدالة؛ فلهذه القضايا تأثيرها البارز في العراق على الصعد كافّة، بعد عقود من الحكم الدكتاتوري والحروب وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية.

وتسعى رؤية العراق (2030) أيضا إلى تحقيق الحكم الرشيد، ومواجهة تردّي مؤشرات الحكم في البلد، وبخاصّة تلك المرتبطة بالفساد، والدولة الهشّة؛ وذلك لضمان تقديم الخدمات العامة بطريقة شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة من الدولة. وسيقوّي الحكم الرشيد علاقة الدولة مع جميع المواطنين، وبين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والتقدّم نحو تطلعات رؤية (2030)، عبر تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، وتقديم بعض الخدمات الأساسية من خلال القطاع الخاص، وتعزيز الأطر التشريعية والقانونية وإجراء المراجعة الدورية لها.

ولتحقيق رؤية العراق: (2030)، تحتاج الدولة إلى إعادة تحديد دورها. ويتطلب الأمر الحدَّ من تأثير دورها الإداري والاقتصادي في القطاعات الإنتاجية مع توفير (البيئة التمكينية) الضرورية، (القواعد والبنية الأساسية والعدالة والأمن والخدمات العامة) اللازمة لمواطنيها؛ للاستفادة من اقتصاد السوق التنافسي الذي يقوده القطاع الخاص.



الاهداف الوطنية:

الهدف (2- 1): تحقيق سيادة القانون والنفاذ إلى العدالة وإرساء قواعد الحكم الرشيد

على الرغم من الجهود التي بذلت في تحقيق الحكم الرشيد وإقامة دولة المؤسسات وتحسين الادارة العامة ومكافحة الفساد، إلّا أنَّ العراق ما يزال يواجه مشكلات جدّية، تتعلق بالفساد وتدنّي كفاءة المؤسسات العامة. وبحسب تقرير مؤشر شفافية الموازنة المفتوحة الصادرة عن شراكة الموازنة الدولية لعام 2015، فقد حصل العراق على ثلاث درجات فقط من أصل مائة درجة. وبذلك فهو ما يزال في ضمن المجموعة التي لا تلبّي متطلبات مؤشر شفافية الموازنة، ويقلُّ كثيرا عن المتوسط العالمي والبالغ خمسا وأربعين نقطة، وبحسب المؤشر فإنَّ الدول التي تحظى بمتوسط عام لتقويم شفافية الموازنة أقلُّ من إحدى وستين درجة، تُعدُّ دولا لا تتّسم بالكفاية في عرض موازنتها العامة.

إنَّ تأمين السيادة الكاملة للقانون من شأنه أن يؤدي إلى ازدهار الاقتصاد والأنشطة الاجتماعية والسياسية، ويجعلها أكثر قدرة وفاعلية. وما تزال البيئة التشريعية والقانونية والقدرة على إنفاذ القوانين، وبخاصّة تلك التي تضمن حقوق الملكية والقوانين الضريبية ومواجهة الفساد، أهم العقبات التي تمنع من تدفُّق الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ نتيجة عدم ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية، برغم الحوافز السخية التي يتضمنها قانون الاستثمار.

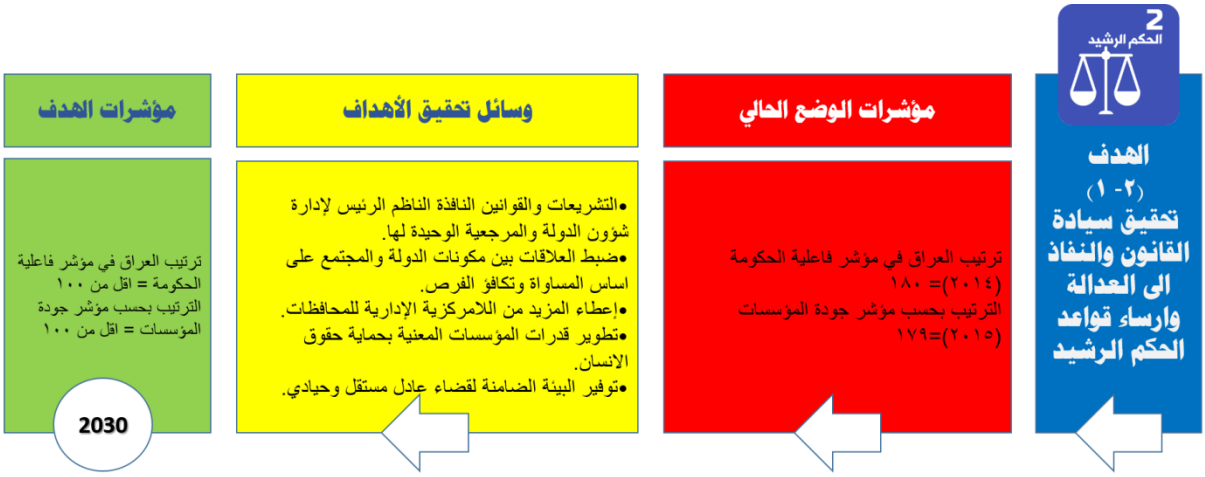
وينبغي العمل على تعزيز الحماية القانونية للملكية العقارية والفكرية، للمستثمرين المحليين والأجانب على السواء، وإحراز تقدُّمٍ ملموس في مجال حماية براءات الاختراع والأصول الفكرية، إذا ما أريد للاقتصاد العراقي أن ينهض، بالتوافق مع اقتصاد عالمي يتطوّر على نحو متغيرٍ باضطراد.

إنَّ إجراء مراجعة شاملة للإجراءات القضائية، ومدى توافقها مع شروط نجاح بيئة الأعمال والاستثمار، وآليات دعم إنفاذ العقود وتسوية النزاعات بمختلف أنواعها، وتسريع الإجراءات القانونية، وزيادة كفاءة النظام القضائي وتعزيز استقلاليته، وتحسين الجوانب الإدارية فيه؛ لتسريع إصدار القرارات القضائية وتنفيذها، من شأنه أن يُحسِّن بيئة الأعمال ويُسهم في دعم القطّاع الخاص.

وسائل تحقيق الهدف:

- التشريعات والقوانين النافذة هي الناظم الرئيس لإدارة شؤون الدولة والمرجعية الوحيدة لها.
- ضبط العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع على أساس المساواة وتكافؤ الفرص.
- تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحماية حقوق الانسان.

- توفير البيئة الضامنة لقضاء عادل مستقل وحيادي.



الهدف (2-2): تحسن اللامركزية الادارية والمشاركة العامة في آلية صناعة القرار

يرتبط الحكم، مفهوما ومضمونا بالنسبة للعراقيين، بالحكومة المركزية ومؤسساتها التي اعتاد المواطنون التعامل معها، وقد عمَّقت عقود من الحكم الشمولي والظروف السياسية التي مرَّ بها البلد النزعة المركزية في الإدارة العامة، مقابل تهميش الإدارات المحلية. وفي سياق التغيير السياسي، محليا ودوليا، ترسّخت قناعة جديدة بكون اللامركزية الإدارية تضمن القيام بالمهمات بشكل أكثر فاعلية، وتكفل التكيُّف مع المعطيات الجديدة، على حين أنَّ المركزية تحول دون تكوين بيئة اقتصادية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتفرض على الحكومة تحدياتٍ جدية ترتبط بتوزيع المهمات والمسؤوليات بينها وبين الإدارات المحلية والقطاع الخاص[1].

وتقضي اللامركزية على كثير من الضغوط الإدارية البيروقراطية التي تُمارس من السلطات المركزية على الإدارات المحلية. وهو ما يتطلب تخويل تلك الإدارات المحلية والبلديات صلاحيات مناسبة، واستقلالية الإدارات في تسيير المسؤوليات وإدارة الموارد البشرية والمالية حتى تسمح للسلطات المحلية بتنفيذ برامج عملها؛ لذا فاللامركزية تشكّل عاملا أساسيا في رؤية العراق (2030) لكونها تتعلق باختيار الأولويات والاستثمارات والإنتاج.

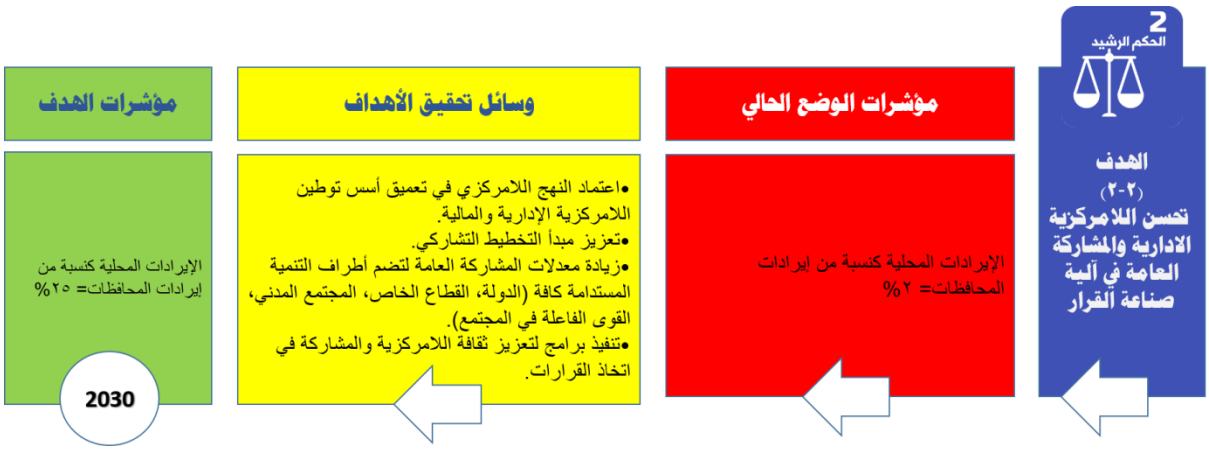
وانسجاما مع التوجُّه نحو إصلاح البنى الإدارية المحلية، فإنَّ العراق يتجه اليومَ وفي المستقبل نحو تبنّي أنماط اللامركزية في مستويات الحكم المختلفة؛ أملا في تطوير مستوى الخدمات وتحسين ونوعيتها وزيادة كفاءتها، فضلا عن تعميق أسس الديمقراطية وترسيخها. وينبغي إيجاد آليات فاعلة للتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، وتحقيق التوافق بين آليات التشريع على المستويين

[1] بيت الحكمة وآخرون، دعم اللامركزية والحكم المحلي للمساعدة في تقديم الخدمات في العراق (الدراسة النهائية)، بغداد 2011، ص 12

المحلي والاتحادي، وإيجاد سبل مستدامة لتأمين موارد ذاتية للحكومات المحلية من خارج الموازنة العامة. وهذا من شأنه زيادة فاعلية الحكومات المحلية، وتعزيز قدراتها على تحقيق التنمية المحلية، وتحسين كفاءة الأعمال، وتعزيز الثقة بالحكومات المحلية والاتحادية.

وسائل تحقيق الهدف:

- اعتماد النهج اللامركزي في تعميق أسس توطين اللامركزية الإدارية والمالية.
- تعزيز مبدأ التخطيط التشاركي.
- زيادة معدلات المشاركة العامة لتضمَّ أطراف التنمية المستدامة كافّة (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، القوى الفاعلة في المجتمع).
- تنفيذ برامج لتعزيز ثقافة اللامركزية والمشاركة في اتخاذ القرارات.



الهدف (2- 3): النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

إنَّ محاربة الفساد ينبغي ألا تكون بمعزل عن عملية شاملة لإصلاح أجهزة الدولة، وبنى ومؤسسات المجتمع المدني، وزيادة الشفافية على مستوى الاقتصاد العراقي. وهنا لا بدَّ من الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في مواجهة الفساد، وضمان الشفافية في القطاع العام والسياسات الاقتصادية الكلية، وتهيئة اقتراحات مدروسة وعملية تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية في القرارات العامة، وإقناع الحكومة بضرورة مكافحة الفساد وجدواها.

واعتمادا على تقارير منظمة الشفافية العالمية خلال المدة 2003-2018 المعنية بالكشف ومراقبة الفساد في العالم؛ فقد صُنّف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد، وكانت مؤشرات الفساد فيه متقاربة إذ لم تتجاوز 2.2 درجة في ضمن ترتيب مؤشر مدركات الفساد، وبذلك فهو قريب جدا من

الدول الأكثر فسادا في العالم الموجودة في أسفل القائمة، ممّا يؤكد وجود نسب عالية من الفساد المالي والإداري[2].

وأضعف الفساد وتدنّي مؤشرات الحكم الرشيد بشدّة القدرة الإدارية في مجالات الخدمة المدنية؛ بسبب المحسوبية في ممارسات التوظيف، وتقويض المؤسسات والخدمات العامة، وفي نهاية المطاف تطوير قطاع خاص تنافسي. وقد أدّى تعيين موظفين غير مؤهلين من خلال محاباة الأقارب والمحسوبية السياسية إلى إضعاف القدرة الفنية والانضباط في الخدمة المدنية وزيادة الانفاق على الأجور والرواتب، ممّا أدى إلى زعزعة عملية تمويل الخدمات العامة ورفع تكاليفها وتدنّي عوائدها المباشرة وغير المباشرة.

وهنا يبرز دور مهم للمنظمات غير الحكومية في عملية مكافحة الفساد؛ لذا ينبغي تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالفساد باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية، والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بحملات مناهضة الفساد، والاستفادة من المؤسسات الدينية وتفعيل دورها في هذه العملية.

وسائل تحقيق الهدف:

يجب أن يقوم التوظيف في القطاع العام على ما يأتي:

- تعيين الموظفين الجدد على أساس الميزات الذاتية لهم؛ ليحلَّ محلَّ ممارسات المحسوبية.
- توسيع التوظيف بشكل انتقائي، على أساس الاحتياجات الفعلية وتطبيق مؤشرات هيكلية الأعمال التي يقوم بها الموظفون والتوصيف الوظيفي لهم.

على المدى المتوسط، يجب على الحكومة إعداد قانون الخدمة المدنية الاتحادية وتنفيذ إصلاح الخدمة المدنية، وتطوير القوانين والتعليمات والنظم المتعلقة بالتوظيف والترفيعات. ويمكن أن يساعد ذلك في تقليص الانفاق العام على الرواتب والأجور والحدِّ من تزايده من خلال:

- توفير آليات واضحة للمراجعة المنتظمة لقوة العمل الفائضة عن الحاجة في المؤسسات الحكومية.
- تعزيز آليات التوظيف الأكثر انتظاما في الخدمة العامة وتحسين أداء أصحاب الأداء الضعيف.
- إعطاء الإصلاحيين منصَّة قانونية أقوى، وأداة للتصرف بشأن الفساد الاداري.

وعلى المدى البعيد ينبغي استكمال إصلاح الخدمة المدنية واعتماد ممارسات التوظيف القائمة على الجدارة، بإصلاحات موازية تستهدف تطوير قوة العمل الأكثر مهارة، وإصلاح نظام الضمان

[2] www.icgg.org: transparency international (TI) corruption perception index(cpi)

الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص، وتوسيع نطاق المشمولين به؛ على أنَّ الهدف النهائي لاستراتيجية إصلاح الخدمة المدنية على وفق رؤية العراق (2030)، ليس فقط إضفاء الطابع المهني على البيروقراطية العامة، وانَّما تقليل الحوافز التي تعزّز الازدواجية بين القطاع العام والقطاع الخاص أيضا، ومن ثمَّ تسهيل الانتقال المرن للعمال عبر الوظائف بين هذين القطاعين.

- تفعيل القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد.
- تفعيل محاسبة المسؤولين كافة ومقاضاتهم في قضايا الفساد.
- تقوية قدرات الجهات الرقابية في الكشف عن ظواهر الفساد بأشكاله المختلفة.
- مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- اصلاح نظام الخدمة العامة وتحسين أداء الجهاز الحكومي.



الهدف (2- 4): اصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية

تعدُّ الإدارة المالية العامة الفاعلة ركيزة مهمة للحوكمة الاقتصادية، ولضمان أداء الدولة وشرعيتها ومساءلتها. وأُجري أحدث تقويم شامل لنظام الإدارة المالية العامة العراقي باستخدام منهجية الإنفاق العام والمساءلة المالية في عام 2016. ومنح العراق الدرجة (D)، وهي أدنى درجة ممكنة لعدد كبير من مؤشرات الأداء. وما تزال المؤسسات الحكومية والعامة لا تعلن عن الكيفية التي يُدار بها التمويل والمشتريات العامة. ويتمثل أحد التحديات الرئيسة للحكومة في تتبّع الإنفاق عبر المراحل المختلفة لدورة الموازنة العامة. وكثيرا ما تفتقر الوزارات المختصة والمؤسسات التابعة إلى بيانات موثوقة بشأن توافر الأموال، وعدم القدرة على ربطها بالنفقات في الوقت المناسب. ومع عدم فاعلية وظيفة الخزينة العامة فإنَّ إدارة النقد ضعيفة، وغالبا ما لا توفّر الحكومة السيولة النقدية الكافية للوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

سيكون تعزيز الإدارة المالية أمرا حاسما في إعادة بناء شرعية الدولة، فضلا عن ضمان المساءلة والكفاءة في إدارة الموارد العامة؛ لأنَّ ضعف نظام الإدارة المالية يزيد من مخاطر الهدر في المال العام والفساد والافساد. ويجب أن تراعي استراتيجية إدارة الشؤون المالية العامة أربعة اعتبارات أولية:

- أن يقوم نظام الإدارة المالية العامة بتطبيق الامتثال المالي والتحكم فيه؛ فمن دون هذا يصعب ضمان توجيه الإنفاق الحكومي، بما يتماشى مع ما جرى الاتفاق عليه سياسيا.
- أن تكون هناك عمليات لضمان الانضباط المالي، ويتطلب هذا الأمر ألّا يقتصر تخطيط الموازنة العامة لسنة مالية واحدة، بل لا بدَّ من التخطيط المستقبلي لعدّة سنوات قادمة؛ لضمان استمرارية الاستقرار.
- أن يكون النظام قادرا على دعم تنفيذ أولويات السياسة القطاعية المتّفق عليها، من خلال تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية.
- أن يمكّن النظام من تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة.

وسائل تحقيق الهدف:

- استثمار الفوائض المالية السنوية في صندوق سيادي؛ لتحقيق استقرار العوائد النفطية واحداث تخفيض ملموس في الاعتماد على الموارد المالية النفطية.
- تحقيق أمثلية الانفاق العام _ التي تعني المزيد من الانفاق الاستثماري العام _ وزيادة حصته النسبية من الموازنة العامة، وتحسين نسب التنفيذ، وزيادة كفاءة الصرف، بما يضمن توجيه المزيد من الإنفاق العام نحو المشاريع التنموية.
- أن تضمن السياسة المالية وأدواتها الاستجابة بفاعلية للمشكلات الاقتصادية، ومعدلَ نموٍّ مرتفع في ظلِّ بيئة اقتصادية مستقرة، ومزيدا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، ولاسيّما تلك التي تقوم على إحداث آثار إنفاق قويٍّ.
- زيادة كفاءة السياسة المالية عبر تصحيح هيكل الإنفاق العام، وتنويع الإيرادات العامة، وتحسين وسائل إدارة العجز الحكومي والدّيْن العام.
- تحسين الإدارة المالية وتبنّي نماذجَ أكثرَ تطورا للموازنة العامة، مثل موازنات البرامج والأداء.
- أتمتة العمليات المالية العامة.


2
الحكم الرشيد
الهدف (٢- ٤) اصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية
مؤشرات الوضع الحالي
نسبة العجز الفعلي من اجمالي الموازنة (٢٠١٣-٢٠١٧)= ١٠%
الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة (٢٠١٣-٢٠١٧)= ٩٢%
وسائل تحقيق الأهداف
•استثمار الفوائض المالية السنوية في صندوق سيادي، لتحقيق استقرارية العوائد النفطية واحداث تخفيض ملموس في الاعتماد على الموارد المالية النفطية.
•تحقيق أمثلية الانفاق العام التي تعني المزيد من الانفاق الاستثماري العام وزيادة حصته النسبية من الموازنة العامة وتحسين نسب التنفيذ وزيادة كفاءة الصرف بما يضمن توجيه المزيد من الانفاق العام نحو المشاريع التنموية.
•ان تضمن السياسة المالية وأدواتها الاستجابة بفاعلية للمشكلات الاقتصادية وضمان معدل نمو مرتفع في ظل بيئة اقتصادية مستقرة، ولا بد من ضمان المزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وبخاصة تلك التي تقوم على احداث اثار إنفاقية قوية.
•زيادة كفاءة السياسة المالية عبر تصحيح هيكل الانفاق العام وتنويع الإيرادات العامة وتحسين وسائل إدارة العجز الحكومي والدين العام.
•تحسين الإدارة المالية وتبني أشكال أكثر تطورا للموازنة العامة مثل موازنات البرامج والأداء.
•أتمتة العمليات المالية العامة
مؤشرات الهدف
نسبة العجز= ٥%
الإيرادات النفطية كنسبة من الإيرادات العامة= ٦٠%
2030



3-3: اقتصاد متنوع

هناك مظهران مهمان لأحادية الاقتصاد، يتمثل الأول في الأحادية التقليدية التي تعني هيمنة قطاع النفط على الأنشطة الاقتصادية، بحيث يصبح النشاط الرئيس والمولد للدخل الأكبر في البلد، وهو أمر واضح من خلال استمرار تعاظم أهمية قطاع النفط مقارنة مع بقية قطاعات الاقتصاد الإنتاجية الأخرى، وبخاصّة قطاعي الصناعة والزراعة، فيما يتمثل المظهر الآخر للأحادية في الاقتصاد العراقي في هيمنة القطاع العام على توليد الدخل الوطني، بوصفه المصدر الرئيس للدخل وتكوين رأس المال الثابت والمستوعب الأكبر لقوة العمل، إذ يسهم القطاع العام في 79% من تكوين رأس المال الثابت عام 2014، برغم وصولها إلى أكثر من 94% عام 2006، ويشغل 40% من قوة العمل التي تكاد تمثل جميع قوة العمل في القطاع المنظم.

وتقوم رؤية العراق (2030)، فيما يتعلق بالاقتصاد، على أساس التطلع نحو اقتصاد سوقٍ اجتماعيٍّ متنوّع، مولِّدٍ لفرص العمل اللائقة، يوفّر مستوىً مرتفعا للرفاه، بإدارةٍ مشتركة بين القطاع العام والخاص. وبما يُمكّن من تحقيق تحوّلٍ إيجابيٍّ في القاعدة الاقتصادية وارتباط _ من موقعٍ أكثرَ قوّةٍ _ بالاقتصاد العالمي؛ ذلك بأنَّ التنمية المتوازنة والمستدامة ستكون مدخلا لتغيير هوية الاقتصاد العراقي، ليتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد انتاجي متنوّع. ويتحقّق ذلك عبر التركيز على النموِّ الاقتصادي المرتفع والمستدام، المعتمد على قطاع خاص (محلي وأجنبي) قوي وفاعل ونشط، تدعمه قطاعات الزراعة والصناعة والبنى التحتية والخدمات.

وعلى المدى المتوسط، تؤكد هذه الاتجاهات الأهداف الآتية:

1. توسيع مصادر النمو نحو قطاعات أخرى مثل الزراعة والخدمات.
2. اعتماد إدارة أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر استدامة للموارد الطبيعية للبلد، مع الاستعاضة عن الثروة التي (تحت الأرض) بمحفظة أصول (فوق الأرض). وسيشمل هذا الأخير الأصول المالية التي تدعم الإنفاق على الأجيال القادمة، وكذلك الاستثمارات العاجلة في رأس المال البشري والمادي والمؤسسي الذي يدعم الانتعاش الاقتصادي والنموَّ طويلَ الأجل.



وفيما يأتي الاهداف التي تقع في ضمن الأولوية الثالثة:

الهدف (3 -1): معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام

يعاني معدل النموّ الاقتصادي من التذبذب الشديد نتيجة الاعتماد المفرط على النفط، وزيادة حساسية الناتج المحلي الإجمالي للتقلبات في أسعار النفط الخام ومعدلات الصادرات النفطية. وأصبح الاقتصاد أكثر عرضة لهذه التقلبات مع مرور الزمن، في ظلِّ عدم انتهاج سياسة تستهدف معالجة تلك الأوضاع وتنويع الاقتصاد وتخفيف آثار الصدمات النفطية وغير النفطية.

تسعى رؤية العراق (2030) إلى أن يكون الاقتصاد العراقي متنوّعا وتنافسيا، يستطيع توفير فرص العمل والاستثمار المُدرَّة للدخل والأرباح، ويقلُّ فيه الاعتماد على النفط الخام في تكوين الدخل القومي، عبر تشجيع الشركات وتنشيط القطاع الخاص الذي سيوفّر أغلب فرص العمل في المستقبل، والتي ستساعد على التخلص من الاعتماد على قطاع النفط؛ لذا سيكون التركيز على تنشيط القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وبخاصّة في الصناعة والزراعة. من جهة أخرى، فإنَّ تعزيزَ النموِّ الاقتصادي يرتبط بقوّة بزيادة المساحة المتاحة للقطاع الخاص في الاقتصاد، وتحسين مناخ الاستثمار، وزيادة الشفافية في بدء الأعمال، وإنشاء الاستثمارات الجديدة؛ لذا لا بدَّ من أن تضمن رؤية العراق (2030) وضع القطاع الخاص في موضع الشريك الحقيقي، والتمهيد لأن يكون قائد التنمية وأداتها الرئيسة.

وسائل تحقيق الهدف:

- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر سياسات الاقتصاد الكلي، ولاسيّما السياسة المالية وإدارة العجز والدّيْن العام، فضلا عن ضمان معدّل تضخُّمٍ مستقرٍ وقابلٍ للتنبؤ.

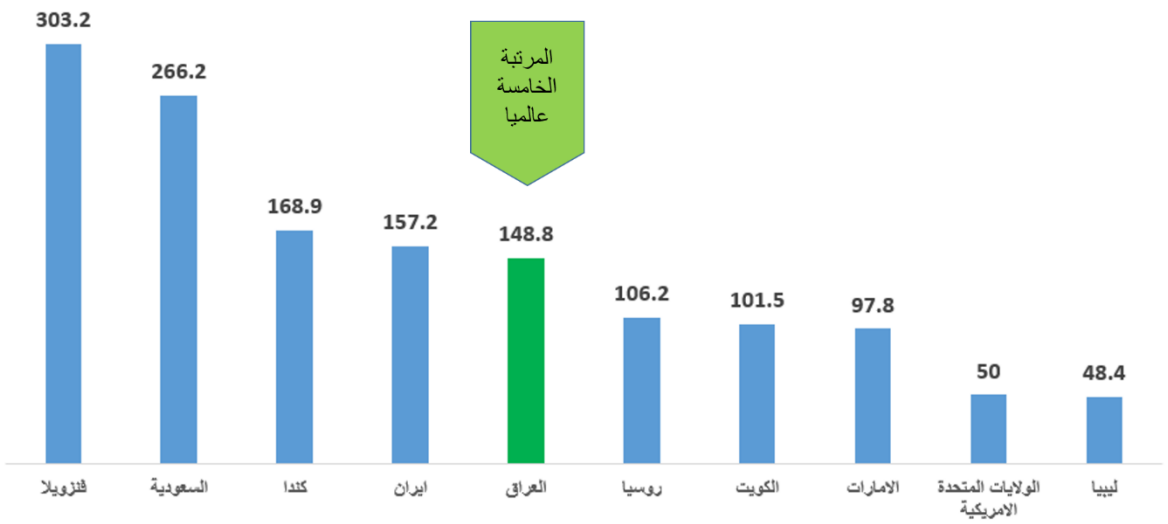
- حماية الاقتصاد وتقليل الأثر السلبي للاقتصاد الدولي في عملية النموِّ الداخلي.
- تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي بما يحقق مستوى العيش الكريم للعراقيين.
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
- زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات أسرع من مثيلاتها المتأتية من النفط، بما يخدم تحقيق التوازن بين هذين المكونين.
- تحقيق المزيج الأمثل من هذه العناصر.
- زيادة إسهام قطاعي الزراعة والصناعة في توليد الناتج المحلي الاجمالي.
- تعزيز روابط التشابك القطاعي وتعزيز الترابط بين القطاعات الاقتصادية.
- استثمار المزيّة المكانية الموجهة للاستثمار.
- دعم التنمية الريفية والتوزيع المنصف للموارد جغرافيا.



الهدف (3 -2): زيادة كفاءة قطاع النفط

يُعدُّ قطاع النفط والغاز أهم مكونات الاقتصاد العراقي في المستقبل المنظور، إلّا أنَّ إنتاج العراق من النفط الخام البالغ 4.5 مليون برميل في اليوم لا يُظهر اتساع احتياطه النفطي، ففي عام 2016 بلغ معدل احتياطي العراق إلى الإنتاج السنوي 93.6 عاما، أي ما يقرب من ضعف المتوسط العالمي البالغ 50.6 عاما. ويُمكن للعراق أن ينتج أكثر من ثمانية ملايين برميل من النفط الخام. وفي عام 2012 كان العراق يستهدف الوصول الى إنتاج 13.5 برميل يوميا بحلول عام 2017، إلّا أَّن تلك الخطط الطموحة لم تتحقّق.

شكل (4): أكبر احتياطات النفط في العالم 2017



المصدر:
https://www.bp.com/content/dam/bp/en/corporate/pdf/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2018-full-report.pdf

وتقدر احتياطات الغاز الطبيعي في العراق بحوالي 112 تريليون قدم مكعب قياسي، لكنه بالمرتبة 65 عالميا من حيث الانتاج. ولا ما زالت مناطق واسعة، وبخاصّة في الصحراء الغربية، غير مستكشفة للغاز الطبيعي؛ لذا يتعيّن استكشاف العديد من حقول الغاز في أعماق أكبر. ومع هذه الإمكانية الإضافية، يمكن أن يصل إجمالي احتياطيات العراق من الغاز إلى (280) تريليون قدم مكعب، وهذا يعني أنّه يمتلك سابع احتياطي من الغاز التقليدي في العالم.

وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي حوالي 2.8 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم عام 2016، وهو رقم لا يزال منخفضا بالنظر إلى حجم احتياطاته، إذ تنتج أستراليا التي تمتك احتياطات مماثلة حوالي 8.8 مليار طن من الغاز الطبيعي في عام 2016 وصدرت 4.9 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم بقيمة تبلغ حوالي 17.9 مليار دولار. وتمثل كمية الغاز المشتعل حاليا خسارة اقتصادية سنوية تعادل تقريبا 2.5

مليار دولار أمريكي، فضلا عن عدم استغلال غاز الايثان بالكامل على الرغم من توفره بكثافة في الغاز العراقي والذي يمكن استخدامه لإنتاج الكهرباء والتدفئة[3]. وقد أدّى نقص الغاز الطبيعي المنتج محليا الى استيراد الوقود لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية؛ لذا إنَّ استبدال الغاز بالنفط والوقود الآخر سيسمح للعراق بتقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات النفطية، مقابل توفير مبلغ إجمالي قدره 5.1 مليار دولار سنويا. إنَّ تقليل حرق الغاز، وتقليل استخدام زيت الوقود الثقيل، وتوليد الكهرباء بوساطة الغاز الطبيعي، من شأنه أن يخفّض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العراق، بنحو ربع إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العراق عام 2015[4].

ويمثّل إحراق الغاز المصاحب التحدي الأكثر إلحاحا في المدى القصير، وإهدارا للموارد التي يمكن استخدامها لمعالجة نقص الطاقة على المستوى المحلي، وتمكّن من تطوير صناعات مثل الأسمدة والبتروكيماويات والصلب والألمنيوم التي تعتمد على خاماته. وينتج العجز الحالي في إمدادات الغاز عن غياب إطار تعاقدي وتنظيمي ومؤسسي كافٍ للاستثمار الخاص في البنية التحتية للغاز. ولا تحتوي عقود التراخيص النفطية على أيّة أحكام تتعلق بالغاز الطبيعي، بخلاف تحديد التزام المشغل بنقل التحكم وملكية الغاز الخام غير المعالج لشركات النفط الوطنية من دون أيّة تكلفة. وقد منعت قيود الموازنة العامة شركات النفط الوطنية من القيام بالاستثمارات الضرورية لاستخلاص الغاز الخام ونقله وتسويقه.

ويلتزم العراق، بوصفه واحدا من كبار منتجي النفط الخام، بدعم الاقتصاد العالمي وضمان تدفق النفط لدعم النمو العالمي، ومع ذلك هناك تغيّرات بنيوية تحدث في أسواق الطاقة العالمية وتغير المناخ. ويبدو أنَّ أسعار النفط دخلت مرحلة التأثر بالتطورات التكنولوجية التي أدّت إلى زيادة انتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية، فضلا عن ذلك، يواجه منتجو الطاقة في جميع أنحاء العالم توقعات غير مؤكدة على المدى الطويل[5]. وهناك مخاطر متزايدة من التحوّل إلى الاقتصاد العالمي منخفض الكربون، الأمر الذي يمكن أن يقلل من قيمة أصول الطاقة في جميع أنحاء العالم، وبخاصّة النفط، مع تضاؤل الطلب على الطاقة من الوقود التقليدي. ويمكن أن تشجع الحوافز السياسية التحول إلى طرائق الإنتاج والنقل الأكثر ملاءمة للبيئة[6].

[3] جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، هيأة المستشارين، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ، التقرير النهائي، بغداد، 2012، ص40

[4] European Commission, Emissions Database for Global Atmospheric Research (EDGAR), http://edgar.jrc.ec.europa.eu/overview.php?v=CO2ts1990-2014&sort=asc9

[5] The Paris Agreement signed in December 2015 commits 195 countries to report progress to a United Nations body in cutting carbon emissions every five years, beginning in 2023. The agreement aims to keep global warming to a maximum limit of 2°C (about 3.8°F) above pre-industrial levels, with a goal of eventually lowering that even further to about 1.5°C. And it promises to cap global carbon emissions “as soon as possible.”

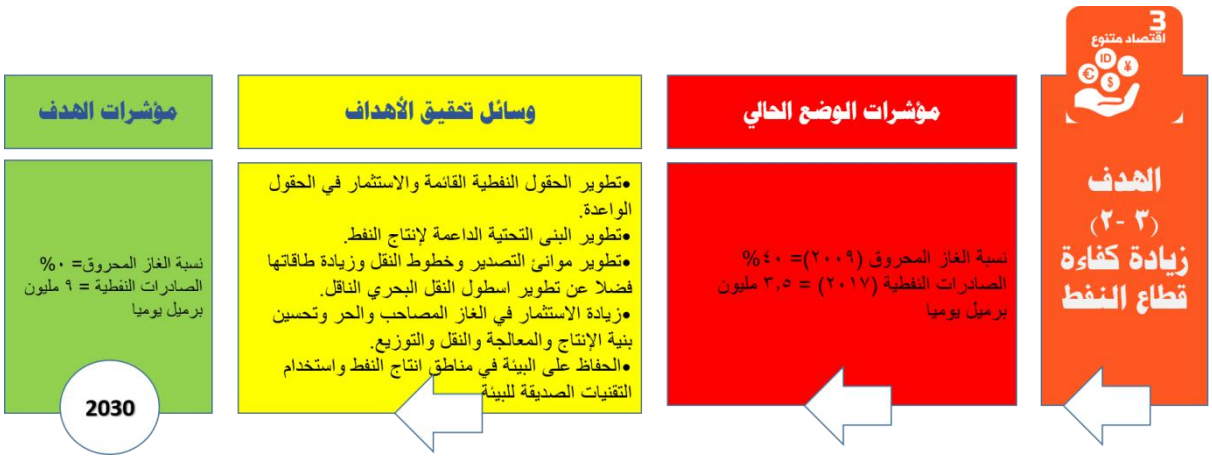
[6] For example, India has already announced that all new cars will be powered by electricity by 2030, while China is studying a similar move.

لذا لا يمكن اغفال أهمية دور قطاع النفط في توفير التمويل وتحريك قاطرة التنمية وتحفيز القطاعات الأخرى؛ بما يوفره من موارد ومدخلات وطاقة، تسهم في إدامة حركة القطاعات. لذا تبرز في هذا الإطار عدد من الأهداف الفرعية في ضمن هذا الهدف، منها:

- مضاعفة الإنتاج النفطي وزيادة صادراته.
- تحسين القدرات التصديرية والخزنية وخدمات النقل والتوزيع.
- مضاعفة طاقات التصفية والتكرير؛ ابتغاء تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية.

وسائل تحقيق الهدف:

- تطوير الحقول النفطية القائمة والاستثمار في الحقول الواعدة.
- تطوير البنى التحتية الداعمة لإنتاج النفط.
- تطوير موانئ التصدير وخطوط النقل وزيادة طاقاتها، فضلا عن تطوير أسطول النقل البحري الناقل.
- زيادة الاستثمار في الغاز المصاحب والحر، وتحسين بنية الإنتاج والمعالجة والنقل والتوزيع
- الحفاظ على البيئة في مناطق إنتاج النفط، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة.



الهدف (3 -3): قطاعٌ خاصٌّ قويٌّ وتنمويٌّ

لا يعني تنويع الاقتصاد العراقي المزيد من الاعتماد على القطاع العام والتوسع في اسهام القطاعات الأخرى غير النفطية في النشاط الاقتصادي؛ إنَّما يقوم على توسيع نشاط القطاع الخاص

وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي، فضلا عن تطوير شركات وطنية، تدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتزيد من توسعها.

ويتوقّف الحلُّ الأفضل لخلق فرص العمل على نطاق واسع في القطاع الخاص على الإصلاحات الهيكلية التي لا يمكن تحقيقها إلا في الأجلين المتوسط والطويل. ومع ذلك، فإنَّ توفير فرص العمل في العراق يمثّل أولوية، ليس لأنّه يوفِّر كسبا للفقراء والعاطلين عن العمل والنساء والمهمشين وغيرهم من المستضعفين فحسب، بل ولأنّه يمثّل حجر الزاوية في استراتيجية إعادة بناء الثقة بالدولة والاقتصاد.

وينبغي _ في الوقت نفسه _ معالجة القيود الكثيرة على تطوير القطاع الخاص، بما في ذلك حوكمة الشركات والهيآت المملوكة للدولة، وتوفير إطار جديد للسياسات والتنظيم لاستثمارات القطاع العام، وسياسات تحديد الأسعار، بما يتماشى مع الاستدامة المالية. وستمكّن الإصلاحات _ أيضا _ القطاع المالي والبنية التحتية المالية من دعم الأنشطة الاقتصادية الخاصّة، بما في ذلك الزراعة والإسكان، وتنمية سوق رأس المال المحلي. ومن شأن الاتفاقات التجارية أن تسهّل الواردات، وتحسِّن المعايير، وتزيد الطلب على صادرات العراق.

إنَّ الاستراتيجية الأكثر ملاءمة للعراق ستستند إلى ثلاثة أعمدة للاستثمارات في:

1. البناء والأشغال العامة.
2. الزراعة والأعمال الزراعية.
3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهارات المهنية التي يمكنها توفير فرص العمل على نطاق واسع في الأجل القصير، والتي تُعدُّ حاسمة إذا أريد لجهود إعادة الإعمار أن تنجح.

ويُعدُّ قطاع البناء والتشييد نشاطا واضحا للغاية، مما يوفر إشارة ملموسة فورية لقيام الحكومة بدورها الاقتصادي، ويساعد في تقديم الخدمات ويسهل على الشركات العمل. وتنطوي الزراعة على أنشطة متنوعة ومتنامية، إذ يتم زراعة خمسة ملايين هكتار فقط من إجمالي تسعة ملايين ونصف المليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة؛ لذا إنَّ توفير فرص العمل في الزراعة من شأنه أن يقلّل من البطالة على نحو سريع، ويوفّر فرصا عمل للنساء بنسبة (60 %) من العمالة في القطاع الزراعي. وهذا من شأنه أن يزيد من توفير الأغذية المنتجة محليا، إذ يجري حاليا استيراد الأغذية المستهلكة، فضلا عن الأثر الإيجابي في ميزان المدفوعات.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تزيد من تأثير الاستثمار الإيجابي في قطاعي البناء والزراعة؛ لأنَّها ناشطة بالفعل في تلك القطاعات، ممّا يدلُّ على مرونة عالية في مواجهة الأزمات.

ويمكن أن يزداد خلق فرص العمل في مجال البناء إذا مُنحت المعاملة التفضيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الأشغال العامة.

وتتطلب فرص العمل في تلك القطاعات التدريب على الوظائف، أو المهارات الفنية والمهنية المحدودة التي يمكن توفيرها خارج التعليم الرسمي وفي وقت قصير. ويمكن تحفيز مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، بما في ذلك التدريب في أثناء العمل، من خلال التحويلات النقدية المحدودة المدة للشباب والنساء والنازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية.

ويتطلب توليد فرص العمل _ على نطاق واسع _ توفير آلية فاعلة؛ لتعبئة الأموال اللازمة التي قد تتخذ شكل صندوق تمويلي. وهذا من شأنه أن يحفِّز قرارات الاستثمار والمشتريات؛ لتوفير مصادر التمويل وإدارة المشاريع التي تضمن الثقة اللازمة للمستثمرين، للحصول على تمويلٍ لخلق فرص العمل على نطاق واسع وبسرعة في قطاعات البناء والزراعة والسياحة. ومن المؤمّل أن يتلقى الصندوق تمويلا أوليا من عائدات النفط الفائضة. وستخصّص هذه الأموال من الموازنة العامة، ويمكن استكمالها بإسهام إضافي من المصارف بصفة قروض، والشركاء في التنمية والقطاع الخاص.

أمّا تنمية القطاع الخاص فهناك عدد من المجالات الرئيسة التي ينبغي منحها الأولوية لرؤية العراق (2030)، هي:

- إشراك القطاع الخاص في جهود إعادة البناء والاعمار وتكوين شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص في جميع المجالات، ولاسيّما تقديم السلع العامّة.
- دعم القطاعات ذات الأولوية للنمو، وتشمل البناء والأشغال العامة والزراعة والأعمال التجارية الزراعية والسياحة.
- وضع مجموعة مستهدفة من الإصلاحات السياسية لتنمية القطاع الخاص، تشمل تعزيز المشتريات الحكومية، وحماية المستثمرين، والحدَّ من انتشار الفساد من خلال زيادة مستوى الشفافية في بيئة الاعمال، وعمليات الرقابة، وحوكمة الشركات، وإصلاح الشركات المملوكة للدولة التي من شأنها تعزيز مشاركة القطاع الخاص.
- تحسين التكامل التجاري من خلال الاتفاقيات التجارية، وتطوير سياسة تجارية أكثر شمولا للعراق، ذات أهداف استراتيجية واضحة، بما في ذلك إبرام اتفاقيات الاستثمار الثنائية، واتفاقيات التجارة التفضيلية، واتفاقيات الاستثمار الدولية.
- تحسين بيئة الاعمال والاستثمار، وتوفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- استثمار المزيّة النسبية بوصلةً لاستثمارات القطاع الخاص.
- إعادة هيكلة المشروعات العامة تدريجيا.



الهدف (3- 4): تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي

كان قطاع الزراعة رائدا من حيث ادارة القطاع الخاص له، فقد كانت المزارع العراقية مملوكة للقطاع الخاص في الغالب، فضلا عن أنَّه كان واحدا من أكبر مصادر الرزق، بما في ذلك الفئات الفقيرة من السكان، وهو أكبر مشغِّل للعمالة الريفية أيضا. وتُعُّد الحبوب (القمح والشعير بالذات) أهم المحاصيل التي تزرع في 80% من المناطق المزروعة في العراق، على نحو متنوّع؛ فالقمح هو المنتج الرئيس في المناطق الشمالية والوسطى، ويوجد إنتاج مختلط للمحاصيل في الجنوب، حيث يكون الاعتماد بشكل أساس على الري بالواسطة. وتمثّل الثروة الحيوانية والسمكية أيضا مصادر دخل مهمة لسكان الريف، فقد أسهمت في الماضي بحوالي 30-40% من قيمة الإنتاج الزراعي، وكانت مصدرا مهما لغذاء سكان الريف.

أثرت عقود من الحروب والعقوبات في الإنتاج الغذائي الكلي في العراق، اذ تأثر النشاط الزراعي في مناطق الإنتاج الرئيسة؛ نتيجة نقص المدخلات الزراعية وتقلبات الأسعار وانخفاض إمدادات المياه وانعدام الأمن. وعانى الإنتاج المحصولي والحيواني من أضرار وخسائر كبيرة؛ بسبب النزاع وفقدان الماشية إلى نسبة تصل إلى 95% في بعض المناطق. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة (2017) فإنَّ أسباب تدهور الإنتاج الزراعي تكمن في: (1) تقادم الأجهزة والأدوات وتخلف تكنولوجيتها، (2) انخفاض إمكانية الوصول إلى معدات الري (20٪ من المزارعين يحصلون حاليا على الري مقارنة بـ 65٪ قبل النزاع)، (3) نقص الأسمدة والبذور، (4) الأضرار التي لحقت بقطاع النقل والبنية التحتية، و (5) نقص

التمويل اللازم. ومنذ احتلال العراق، فُقد حوالي 40% من الإنتاج الزراعي في المحافظات التي تُعد الزراعة النشاط الرئيس فيها[7].

إنَّ الأساس المنطقي للتركيز على تنمية الزراعة يكمن في أنَّها أكبر قطاع للتوظيف في العراق، فضلا عن إمكان التوسع فيها على نحوٍ كبير؛ بتوفير الأراضي الصالحة للزراعة. وتسهم النساء بأكثر من (50%) من مجموع قوة العمل في الزراعة. ويمكن أن توفّر فرص العمل في هذا القطّاع مصادر للدخل، إذ تكون نسبة الفقر أعلى، وزيادة الإنتاج الزراعي من شأنها توفير الأمن الغذائي لأكثر (2,4) مليون نسمة، يحتاجون إلى مساعدات الأمن الغذائي. ومن المتوقّع أن تقود الزراعة المزدهرة إلى مزيد من النمو. ويلزم هذا الأمر حشد استثمارات كبيرة في هذا القطاع؛ لمواجهة التحديات التي تواجهه، ومن ثمَّ تحقيق التطور المنشود فيه، وزيادة اسهامه في نموِّ الاقتصاد وتنوّعه، والأمن الغذائي، وتوليد فرص العمل.

وللنهوض بهذا القطاع لا بدَّ من إنشاء روابط تشغيلية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، وذلك عبر:

- إعادة إعمار البنية التحتية الزراعية.
- إصلاح نظام الأراضي.
- زيادة الوصول إلى القروض.
- تعزيز آليات السوق لإعادة بناء الشركات الصغيرة.

وعلى المدى الطويل، يُرادُ من الإصلاحات تحقيق الإنتاجية المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية في قطاع الزراعة، وزيادة الدخول للشباب والنساء والرجال في الريف، إذ يحتاج العراق إلى اعتماد سياسات جديدة من شأنها تحفيز نموِّ الإنتاجية لزيادة الإنتاج الغذائي، مع الشروع في فرص جديدة لتنويع دخل المزارع؛ ضمان المزيد من التخفيف من الفقر الريفي، وتحويل قطاع الزراعة إلى المنافسة. ويمكن أن تشتمل مجالات التركيز الرئيسة على ما يأتي:

- تحويل دور الحكومة من الجهة الفاعلة في السوق إلى داعم للسوق.
- تحسين وصول المزارعين إلى أسواق السلع النهائية.
- تحسين وصول المزارعين إلى أسواق توريد المدخلات.
- تحسين السلامة الأغذية التي يمكن أن تزيد من إمكانات قطاع تجارة الأغذية.
- دعم المنتجين للمحاصيل المرتبطة بالأمن الغذائي.

[7] Reach and Big Heart, 2016, Agricultural Market Assessment (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/goal_and_big_heart_agricultural_market_assessment_-_al_shikhan_-_march_2016.pdf).

- تحديث البنى التحتية للقطاع الزراعي.
- تأمين الخزين الاستراتيجي من المحاصيل الأساسية.
- توفير استخدامات التكنولوجيا الحديثة ودعمها في الري والاستصلاح، بما يعزز مبدأ الكفاءة.



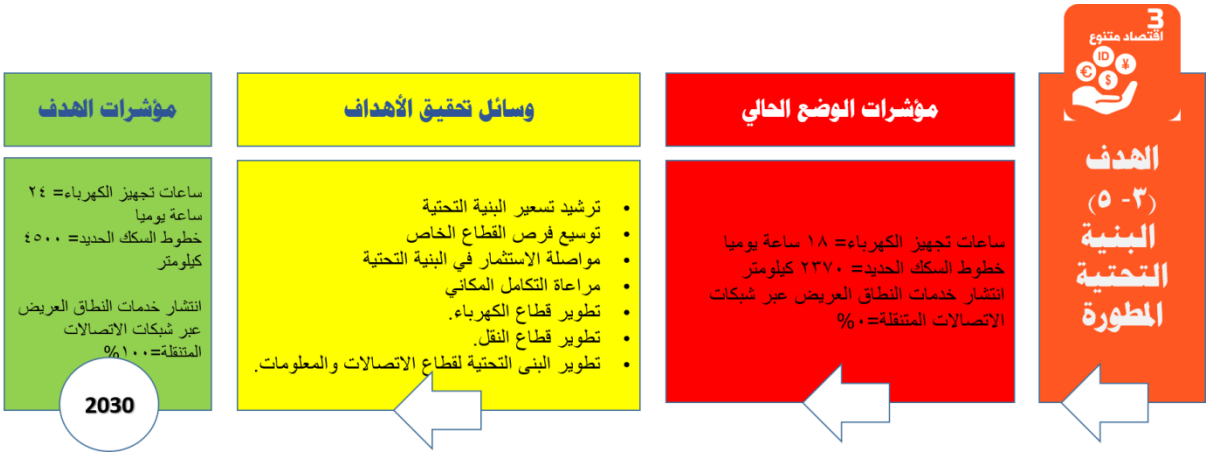
الهدف (3- 5): البنية التحتية المطورة

ينبغي العمل على تطوير البنية التحتية في مجالات النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والكهرباء والماء، بما يفوق ما تسمح به حدود الموارد المتاحة وتوجيه الاستثمارات اليها، واجتذاب القطاع الخاص المحلي والاجنبي لينشط في تقديمها. وهناك حاجة ملحّة لتدخُّلٍ؛ عاجل لإعادة اعمار البنى التحتية، وبخاصّة تلك المرتبطة بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، وإزالة النفايات الصلبة، والإسكان، والنقل العام، والطرق والجسور. وتُعدُّ البنية التحتية لإدارة الري والمياه في المناطق الريفية أولوية؛ لتمكين استرداد الإنتاج الزراعي. لذا لا بدَّ من تحقيق استثمارات كبيرة في البنى التحتية؛ لضمان عدم تقييد عملية النمو والتنمية في المستقبل.

وسائل تحقيق الهدف:

- ترشيد تسعير البنية التحتية، وهو أمر يمكن تنفيذه من خلال تصميم التعريفات التي تبرز التكلفة شبه الكاملة لتقديم الخدمة، كلما كان ذلك ممكنا؛ لتفادي أن يصبح توفير الخدمات غير قابل للتمويل من الناحية المالية.
- توسيع فرص القطاع الخاص لتقديم الخدمات، مع إدخال الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أساس تجريبي. ويمكن إتاحة الفرص في قطاعات الصحة والتعليم والنقل، وبخاصّة في المناطق الحضرية.

- مواصلة الاستثمار في البنية التحتية، بمشاركة القطاع الخاص، كلما أمكن ذلك، لدعم رفاه السكان وحماية البيئة ونمو القطاعات الإنتاجية. وستحتاج الحكومة أيضا إلى النظر في فرص خصخصة إدارة البنية التحتية وصيانتها.
- مراعاة التكامل المكاني، إذ ينبغي أن تؤخذ أنشطة إعادة الإعمار وأنشطة الاستثمار المستقبلية، على وفق نهج متكامل للتخطيط المكاني، بما يغادر شكل القرارات الحالية المتعلقة باستثمارات قطاعية محددة. إنَّ جميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والطرق والمطارات والسكك الحديدية والميناء تُعدُّ أنظمة متكاملة، ويجب أن يُفهم كلٌّ منها على أنّه عنصرٌ حاسم في شبكة بنية تحتية شاملة؛ للوصول إلى خطّة التنفيذ الأكثر اقتصادية وفعالية.
- تطوير قطاع الكهرباء، تحتاج الإصلاحات إلى معالجة أربع قضايا رئيسة، ولاسيّما إمدادات الطاقة وموثوقيتها، والكفاءة التشغيلية للقطاعات، والاستدامة المالية، والإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي؛ لذا يجب أن تخفِّض الإصلاحات في القطاع أولا الدعم، وتسعى إلى تحسين العمليات بفضل إنشاء مرفق مملوك للقطاع العام. وينبغي بعد ذلك أن تؤدي الإصلاحات إلى اعتماد استراتيجية لدخول القطاع الخاص وقياس أداء القطاع.
- تطوير قطاع النقل، من خلال زيادة الربط بالسكك الحديد، محليا ودوليا، وبخاصّة في مجال نقل السلع بين الموانئ والمنافذ الحدودية والمناطق الصناعية، بما يعزّز كفاءة قطاع النقل ليكون أكثر ملائمة لاحتياجات النمو الصناعي والتجاري، والتدفُّق السهل والسريع للسلع والأفراد بين مناطق البلاد.
- تطوير البنى التحتية لقطاع الاتصالات والمعلومات، وزيادة انتشار هذه التقنيات وزيادة سرعة خطوط الانترنيت، وتطوير بنية وطنية للخزن الرقمي، وربطها ربطا فاعلا بالشبكة العالمية للإنترنيت.



الـهـدف (3- 6): قـطـاع مـالـي نـشط وذو حـوكـمـة جـيـدة

فيما يتعلق بالقطاع المالي، تحتاج الحكومة إلى تهيئة الظروف لدعم أنشطة الاصلاح الاقتصادي واستغلالها، وإعادة الإعمار. ولكي يحدث هذا، ينبغي أن تركّز الإصلاحات الفورية على توفير الوسائل للقطاع المصرفي؛ لزيادة التمويل للاقتصاد وإعادة النظر في الخطط القطاعية في قطاع الزراعة والإسكان.

ويمكن أن يدعم السوق المالي الجيد السياسة المالية وأدواتها مثل السندات الحكومية، الأمر الذي يُمكِّن من تنويع الإيرادات العامة من المصادر الداخلية المستقرة نسبيا، فضلا عن عملها على تعزيز ثقة المستثمرين بسوق المال، على أن لا يقتصر استخدام هذه الأداة على أوقات العجز المالي المتنامي، بل أن تستخدم على نطاق أكثر سعة، بوصفها مصدرا للإيراد العام في إطار سياسة مالية مرنة وفاعلة.

إنَّ تطوير القطاع المصرفي يُمكّن من توفير فرص التمويل، والاستفادة من السيولة المصرفية المرتفعة، وبخاصّة إذا أمكن توفير آليات مناسبة لاقتراض المؤسسات المحلية من المصارف الخاصّة؛ لتمويل مشروعات البنية التحتية، الأمر الذي سيحسِّن من تركيبة القروض التي تمنحها المصارف التي يغلب عليها الطابع الشخصي الخاص.

وسـائـل تـحـقـيـق الـهـدف:

- زيادة ثقة المواطنين بالقطّاع المصرفي. ولهذا الغرض، يجب على الحكومة أن تضمن أنَّ رأس المال مناسب للمصارف، والتركيز على الدمج ومواصلة الشراكة مع البنوك الإقليمية وذات السمعة الطيبة الراغبة في العمل في العراق.
- إيجاد آلية لتأمين الودائع، بما يزيد من استقرار القطاع المصرفي وثقة المستثمرين به.
- توسيع الائتمان للقطاع الخاص، من خلال الدمج المالي وتخفيض إجمالي ما يحتاج إليه التمويل الحكومي.
- إعادة النظر في عدد من القوانين التي تعوق تطوير التمويل العقاري في لحظة ارتفاع الطلب على المساكن. وعلى المدى القصير، ينبغي أن يستفيد جهد الإصلاح من الإصلاحات التكميلية، مثل إدخال بطاقات الهوية الوطنية وإكمالها، وتحسين توصيل الخدمات المالية للسكان، واعتماد قانون الإفلاس. وينبغي إيلاء الاهتمام لاستخدام الصندوق الاجتماعي للتنمية في توفير التمويل لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، والذي يمكن أن يوفِّر إمكانية الوصول إلى الائتمان للأشخاص الذين قد لا ترى فيهم المصارف جدارة ائتمان تؤهلهم للاقتراض منها.

وعلى المدى المتوسط والبعيد، يجب أن تركّز أجندة الإصلاح على:

- إعادة هيكلة مصرفي الرشيد والرافدين.
- إدخال إصلاحات قانونية وتنظيمية.
- استكمال تطوير نظام الدفع وتوطين الرواتب.
- إضفاء الطابع المهني على عمل القطاع المالي.
- إدخال الرقابة المصرفية الكافية.

أما على المدى الطويل فينبغي:

- تطوير أسواق رأس المال؛ لممارسة دور تكميلي لتلك التي تمارسها المصارف في التمويل الوسيط.
- استكمال الإطار القانوني والتنظيمي؛ لإدخال نظام شفّاف لشركات الإدراج والشركات التجارية.
- تشجيع الإدِّخار وتطوير آليات جديدة؛ لحثِّ رؤوس الأموال والثروات على البقاء في داخل البلد، وتوظيفها في أصول إنتاجية. ويمكن لسوق السندات المحلية أن تعمل على توفير سندات ادخار ملائمة لتلك الأغراض طويلة الأجل، وذات الطابع الاستثماري المعزز للنمو الاقتصادي.
- إنشاء صناديق استثمارية محلية، تعمل على اجتذاب المزيد من الأموال والمستثمرين؛ للإسهام في تأسيس الشركات الكبيرة، الأمر الذي يؤثر إيجابيا في سوق المال ويجعلها تنافسية على نحو أكبر.
- تنشيط صناديق التقاعد الوطنية في الاستثمار في السوق المحلية.
- الشمول المالي الذي يمكن عدّه شرطا مهما في عملية الإصلاح الآلي المنشود، والذي يمكن أن يعزِّز اسهام جميع فئات المجتمع في النظام المالي، ويعزِّز الثقة بالنظام المصرفي.





3-4: مجتمع آمن

مما لا شك فيه أنَّ الأمن الإنساني يشكل شغلا شاغلا للأفراد والمؤسسات، منذ عام (2003)، مع تزايد حالات انتهاك أمن المواطنين. لذا يبدو ضروريا أن تتجه رؤية العراق (2030) إلى تعزيز شعور أفراد المجتمع بالأمن، وزيادة قدرة الدولة على توفير الأمن والأمان للجميع.

إنَّ مخاطر الأزمات المتواصلة وتفاقمها في العراق أصبحت أكثر من مجرد تهديد؛ فقد صارت مقياسا للفعل وتشتيتا وتشظيا للوحدة والاستقرار، وتقويضا للآمال والطموحات؛ فقد حلَّ منطق توزيع الأزمات مكان منطق استدامة التنمية، وتفاقمت مشكلات الهشاشة في بيئة تزدحم بمصادر التهديد والمخاطر.

وانتجت الأزمات المتلاحقة اختلالات بنيوية في الجسد العراقي، أبرزتها سلسلة من الظواهر الجديدة ذات الطبيعة المركبة، منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة التهجير القسري، واليتم والترمّل والتشرّد والتفكك الأسري، وظاهرة الفساد الاداري والمالي، والفقر والحرمان، وارتفاع معدلات البطالة، ومشكلات الإعاقة، وظاهرة العشوائيات الحضرية. من جهة أخرى، شهد المجتمع العراقي مشكلات جديدة لم يألفها من قبل، ومنها: ظواهر الإرهاب والنزاعات المسلحة وما يتصل بها من تشظّي للهوية الوطنية، واعتماد سياسة المحاصصة القائمة على ثقافة الولاء، بدلا من ثقافة الأداء والانجاز، وعدم احترام القانون والنظام والزمن، وظاهرة الجريمة المنظمة والاستغلال الجنسي والمتاجرة بالجسد (الرقيق الابيض)، وظاهرة تعاطي المخدرات، فضلا عن ظواهر التجاوز على الأملاك العامة وإشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

وطبقا لمؤشر السلام العالمي GPE فانه في عام 2018 حقق العراق المرتبة 160 عالميا بين 163 دولة شملها المؤشر، وبهذا فهو يقع ضمن الدول الأكثر انخفاضا في هذا المؤشر الذي يعتمد على ثلاثة محاور ترتبط بالأمن والأمان في المجتمع، النزاع الدولي والمحلي المستمر، ومدى عسكرة الدولة[8].

وإذا كان الاستقرار أحد أهم المؤشرات الأساسية ذات الصلة بالتماسك الداخلي للمجتمع العراقي، فإنَّ العراق كان من بين البلدان التي تتعرض باستمرار لتحديات هدّدت تماسك نسيجه الاجتماعي، يأتي

[8] http://visionofhumanity.org/app/uploads/2018/06/Global-Peace-Index-2018-2.pdf

في مقدمتها انتشار العادات السلبية وما تسببه من آثار مدمرة للأمن الإنساني، فضلا عن ارتفاع معدلات الجريمة قياسا إلى مثيلاتها من البلدان المجاورة، مع استمرار التحديات الخارجية، وضعف الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي. وتتعرض الأسرة العراقية لمشكلات ذات آثار تراكمية خطيرة، جراء ضغوط اقتصادية ونفسية يمكن أن تؤدي إلى الطلاق والهجر، ممّا يعرض الأطفال لمخاطر التشرد والعمل المبكر، فضلا عن أنَّ عمليات التهجير القسري تضمنت تهديدا مباشرا لأمن الأسرة واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والنفسي.

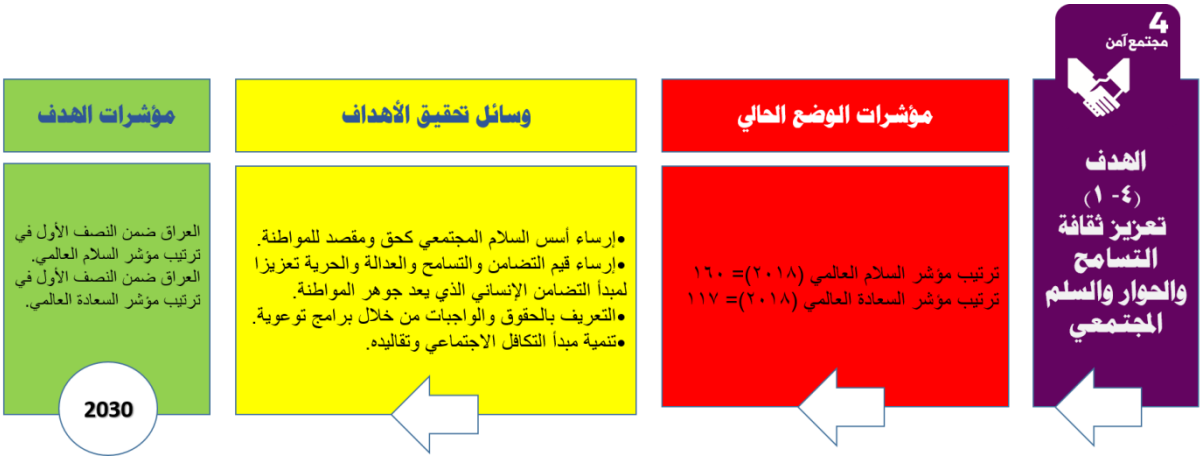
ولا بدَّ من اتخاذ سلسلة من الخطوات الرئيسة في مواجهة هذه التحديات، بالنظر إلى أبعد من الأولويات الآنية؛ لإيجاد حلٍّ عمليٍّ لحالات الانقسام والتشظّي، وتقويم هذه التحديات بشكل أكثر دقة إلى جانب الحلول الممكنة، ووضع أولويات وخيارات أكثر وضوحا للتعامل معهم. ويبدو جليّا أيضا أنَّ بذل جهد تشخيصي سليم يتطلب اتخاذ اجراءات طويلة على مستوى البلاد؛ لتحليل حاجات العراق وتحديدها كميّا، وخلق نوع من التخطيط المستمر، وجهود الإدارة للتعامل مع التفاعلات والاحتياجات المتغيرة الناشئة عن المشاكل الرئيسة في العراق.



الهدف (4- 1): تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلم المجتمعي

وسائل تحقيق الهدف:

- إرساء أسس السلام المجتمعي بوصفه حقّا ومقصدا للمواطنة.
- إرساء قيم التضامن والتسامح والعدالة والحرية؛ تعزيزا لمبدأ التضامن الإنساني الذي يُعدُّ جوهر المواطنة.
- التعريف بالحقوق والواجبات من خلال برامج توعوية.
- تنمية مبدأ التكافل الاجتماعي وتقاليده.



الهدف (4- 2): بناء رصين للأسرة والمرأة والطفولة والفئات المستضعفة[*].

وسائل تحقيق الهدف

- اتخاذ التدابير الحمائية المناسبة لدعم الفئات المستضعفة.
- تبني الإجراءات الوقائية للحد من تداعيات اتساع الفئات الهشة والمستضعفة.
- توسيع اعداد المستفيدين من خدمات شبكة الحماية الاجتماعية.
- زيادة فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي.
- مواكبة التشريعات القائمة المعطيات المجتمعية الجديدة كقانون العمل وحماية الطفولة والحماية الاجتماعية.
- محاكاة سقف الإعانات الاجتماعية المخصصة للفئات الهشة الارتفاع في كلف المعيشة.

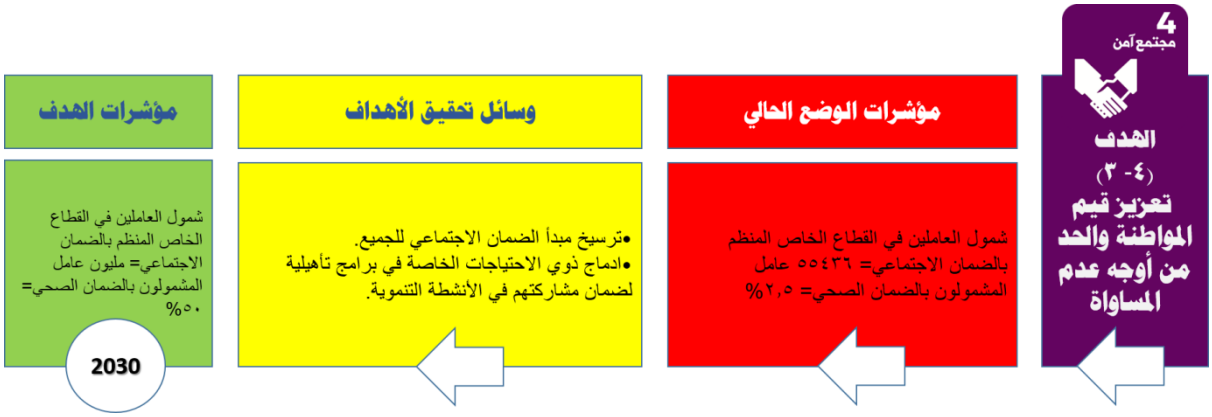
* استعملنا مصطلح الفئات (المستضعفة) بدلا من الفئات (الهشّة)؛ التي تترجم مصطلح (vulnerable) لأنَّ الأخير يوحي ببعض معاني الانتقاص الشخصي أو المعنوي من الفئات آنفة الذكر، على حين أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ (الضعف) هو نتاج النظام الاجتماعي القائم.



الهدف (4- 3): تعزيز قيم المواطنة والحد من أوجه عدم المساواة

وسائل تحقيق الهدف:

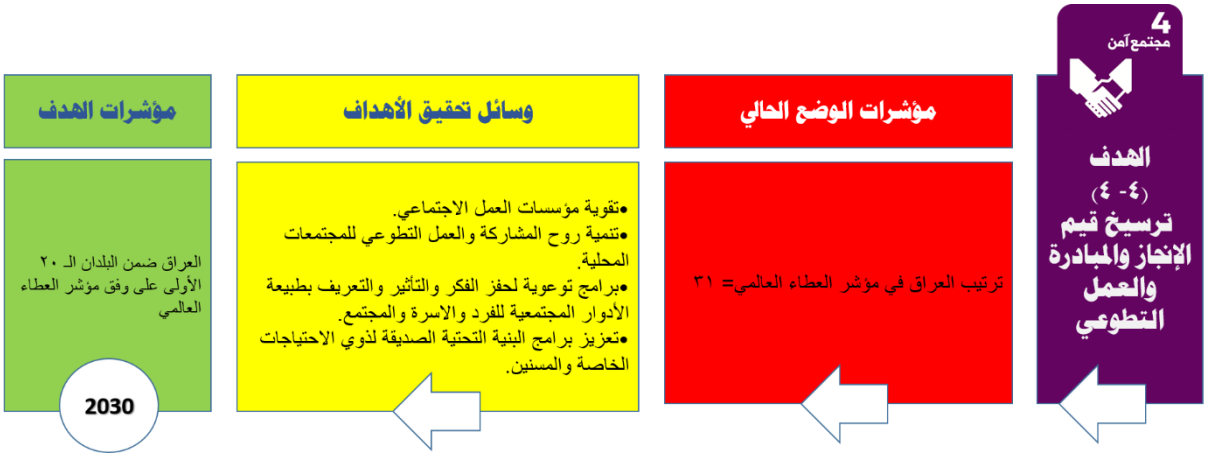
- ترسيخ مبدأ الضمان الاجتماعي للجميع.
- إدماج ذوي الاحتياجات الخاصّة في برامج تأهيلية؛ لضمان مشاركتهم في الأنشطة التنموية.



الهدف (4- 4): ترسيخ قيم الإنجاز والمبادرة والعمل التطوعي

- تقوية مؤسسات العمل الاجتماعي.
- تنمية روح المشاركة والعمل التطوعي للمجتمعات المحلية.

- برامج توعوية لتحفز الفكر والتأثير والتعريف بطبيعة الأدوار المجتمعية للفرد والاسرة والمجتمع.
- تعزيز برامج البنية التحتية الصديقة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والمسنين.



الهدف (4 -5): حلول مستدامة للهجرة الداخلية والنزوح والهجرة الى الخارج

إنَّ عدم توازن عملية التنمية جعل المدن، ولا سيما الكبيرة منها، أكثر جاذبية للسكن وكسب العيش، لذا إنَّ نقطة الانطلاق في إيجاد حلول مستدامة للهجرة من الريف إلى المدينة، ومن المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، هي في أن ينال الريف وتلك المدن الصغيرة حظَّها من التنمية والتطوير، واطلاق مبادرات تنموية لتطوير هذه المناطق، وذلك عبر التركيز على التعليم والصحّة والبنى التحتية وفرص العمل والقضاء على الفقر، بما يضمن تحقيق التوازن في عملية التنمية، ومن ثمَّ تكافؤ الفرص لجميع العراقيين.

إنَّ التركيز على هذه الجوانب يضمن رفع مستوى المعيشة في تلك المناطق، وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، واذا ما تزامن ذلك مع توفير فرص عمل ترتبط باقتصاد تلك المناطق، فإنَّه سيخفِّض الهجرة منها؛ بحثا عن فرص العمل وكسب الدخل.

وسائل تحقيق الهدف:

- برامج فاعلة لتحسين أوضاع الريف وتقليل عوامل الطرد السكاني.
- خطط فاعلة لمشاريع إعادة الاعمار وتحقيق التنمية للمحافظات المتضرّرة.
- الاستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نموّا.
- إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة في المناطق الريفية.
- سياسات وطنية وإجراءات تنفيذية تحدُّ من هجرة الشباب وتشجعهم على العودة والاحتواء.


4
مجتمع آمن
الهدف
(٤-٥)
حلول مستدامة للهجرة الداخلية والنزوح والهجرة الى الخارج
مؤشرات الوضع الحالي
عدد النازحين (منتصف ٢٠١٨)= ٢,٦ مليون
نسبة سكان الريف= ٣٠%
صافي الهجرة (٢٠١٧)= ٣٩١٧١
وسائل تحقيق الأهداف
•برامج فاعلة لتحسين أوضاع الريف وتقليل عوامل الطرد السكاني.
•خطط فاعلة لمشاريع إعادة الاعمار وتحقيق التنمية للمحافظات المتضررة.
•الاستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نمواً.
•إنشاء مشاريع ذات أنشطة متكاملة في المناطق الريفية
•سياسات وطنية وإجراءات تنفيذية تحد من هجرة الشباب وتشجعهم على العودة والاحتواء.
مؤشرات الهدف
عدد النازحين= ٠
نسبة سكان الريف= ٣٠%
صافي الهجرة= ٠
2030



5-3: بيئة مستدامة

على الصعيد البيئي تُعدُّ بيئة العراق واحدة من أكثر البيئات هشاشة؛ نتيجة عدم اتباع سياسات تأخذ بالحسبان قضايا الاستدامة البيئية، فبحسب مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2018 فإنَّ العراق جاء بالمرتبة (152) من بين (180) دولة شملها التقرير، الأمر الذي يؤشر ضعفا في قدرة الدولة على حماية البيئة وقصور الاهتمام بالبيئة واهمال الخيارات السياسية الملائمة للحفاظ عليها[9].

وبرغم تعدّد مصادر تلوث الهواء في العراق وتنوّعها إلّا أنّها _ في الغالب _ من الملوثات الأولية التي تنجم بالأساس عن تسرب مواد غريبة من المصادر الصناعية وعوادم السيارات التي ازداد عددها بعد عام 2003؛ إذ وصل عدد السيارات التي تمتلكها أجهزة الدولة والقطاعين العام والمختلط عام 2014 إلى حوالي (219550) سيارة باستثناء إقليم كردستان، وقد بلغ عدد سيارات القطاع الخاص بمختلف انواعها في العام (2014) حوالي (5388968)، بضمنها اقليم كردستان[10]. وهذا يعني أنَّ هناك سيارة لكلِّ ستة أشخاص.

إنَّ زيادة لهذه الملوثات في البيئة العراقية عن الحدود المسموح بها وطنيا ودوليا، وبخاصّة في المناطق السكنية، أثرها السلبي في العديد من المشكلات على مستوى الصحة العامة؛ فقد اتسعت هذه المشكلات في ظلِّ ضعف القوانين والرقابة البيئية الرادعة للمخالفين، فضلا عن ضعف الوسائل اللازمة وأجهزة التحكم التي تقلّل من انبعاثات الملوثات للمراكز الصناعية وقطاع المواصلات والمصادر المنزلية وغيرها؛ فقد تضاعف تقريبا مجموع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ما بين عامي 2000–2012، إذ ارتفع من 74.4 كيلو طن الى 139.5 كيلو طن، فيما بلغت عام 2015 حوالي 170 كيلو طن. وزادت كمية انبعاثات غازات الدفيئة من 184.7 كيلو طن إلى 256.44 كيلو طن في المدة نفسها[11].

وفرض التطوّر الصناعي الذي يفتقر إلى شروط التوازن البيئي، من حيث الموقع وطرائق تصريف المخلفات الصناعية التي تُعدُّ من أبرز مصادر التلوث البيئي، وبخاصّة على الموارد المائية؛ لسببين، أولهما: أنَّ أغلب الصناعات العراقية توطّنت بالقرب من الأنهار، من دون الأخذ بالحسبان

[9] Yale University, 2018 Environment Performance Index, p. 16
(https://epi.envirocenter.yale.edu/downloads/epi2018policymakerssummaryv01.pdf)

[10] الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2014-2016، جدول A(6/3).

[11] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ في المنطقة العربية، الاسكوا، 2017، ص 58 و 60

الشروط والمتطلبات البيئية. وثانيهما: أنَّ المياه المسترجعة تحتوي على تراكيز عالية من الملوثات، تُطرح غالبيتها إلى الأنهار من دون معالجة[12]، فضلا عن أنَّ قضية تأمين الطاقة الكهربائية أصبحت مشكلة تفرض تحديات بيئية نتيجة زيادة الاعتماد على حرق أنواع من الوقود غير الصديق للبيئة، والاستمرار بحرق الوقود الثقيل، والاعتماد على المولدات الصغيرة المنتشرة في الأحياء السكنية التي تنشر أنواع التلوث المختلفة بين الناس في التجمعات السكنية.

ويُنظر إلى العراق على أنَّه شديد التأثر بالآثار الضارة لتغير المناخ[13]، ومن المتوقَّع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين، وأن ينخفض متوسط هطول الأمطار بنسبة 9% بحلول عام 2050؛ بسبب تغيّر المناخ. وسيؤدي ارتفاع الحرارة ونقص المياه إلى انخفاض الإنتاج في القطاع الزراعي، مع أهميته لقطاعات سكانية واسعة، بعد أن تأثّر بشدّة وطأة سنوات الصراع، وسوء إدارة المياه، والبنية التحتية، وضوابط الأسعار والإنتاج، وتصحُّر الأراضي. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنَّ حوالي 60% من الأراضي المزروعة قد تأثرت سلبا بالملوحة على نحوٍ خطير، ومن ثمَّ التخلّي عن 20–30% منها، وانخفاض نسبة المحاصيل في الأراضي الزراعية غير المهجورة من30–60%، فضلا عن تأثير تغيّر أنماط الطقس بين عامي 2007 و2009، إذ شهدت انخفاض في التغطية لما يقرب من 40% من الأراضي الزراعية. ويُنظر إلى الجفاف وندرة المياه على نحوٍ متزايد بوصفها عوامل رئيسة من عوامل النزوح والتحضّر غير المخطّط له. وسيكون هناك مزيد من النقص في موارد المياه في العراق بعد أن تقوم تركيا وسوريا بتطوير مشاريع الري على طول نهر الفرات، وبخاصّة بغياب أيّة اتفاقية دولية تُنظِّم استخدام المياه بين الدول الثلاث.

لذا تتكامل رؤية العراق (2030) مع الهدف البيئي الذي يسعى إلى توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛ من خلال توطين عنصر البيئة في الخطط والسياسات التنموية، بما يحقّق تحسُّنا مستداما في جودة حياة البشر، ويضمن استدامةً في أنماط الإنتاج والاستهلاك، والحدّ من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية، بما يحقّق التوازن البيئي المطلوب، ويعزّز من حماية التنوّع البيولوجي، في ضمن إطار تنفيذي فاعل للاتفاقيات البيئية الدولية وما تفرضها من التزامات.

وتؤكد الحكومة العراقية التزامها بضمان التنمية المستدامة، مع إيجاد مستوى مقبول من التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وتبرز في هذا المجال مشكلة المياه التي تنذر بالتفاقم في ظلِّ التدهور البيئي ونتائج التغير المناخي الذي صار اليومَ يمثّل تهديدا إضافيا، من منظور زيادة الطلب على

[12] الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لعام 2009، ص4.

[13] http://research3.fit.edu/sealevelriselibrary/documents/doc_mgr/426/IAU_&_UNDP-Iraq._2012._CC_in_Iraq..pdf

المياه وارتفاع درجات الحرارة في بيئة تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، فإنَّ رؤية العراق (2030) توفر أيضا فرصة لمصادر جديدة للنمو، وبخاصّة من (التنمية الخضراء)، إذا ما أُعيد تأهيل البنية التحتية ونظم الإسكان والنقل، بطريقة تُمكِّن المجتمع من التكيُّف مع تغيّر المناخ.

ولا بدَّ من اعتماد تنمية بيئية مستدامة، من خلال تبنّي سياسات اقتصادية صديقة للبيئة وتطبيقها، وترجمة الاتفاقيات البيئية الدولية في الخطط والسياسات الوطنية.

وفيما يأتي الأهداف التي وضعت لتحقيق هذه الأولوية:



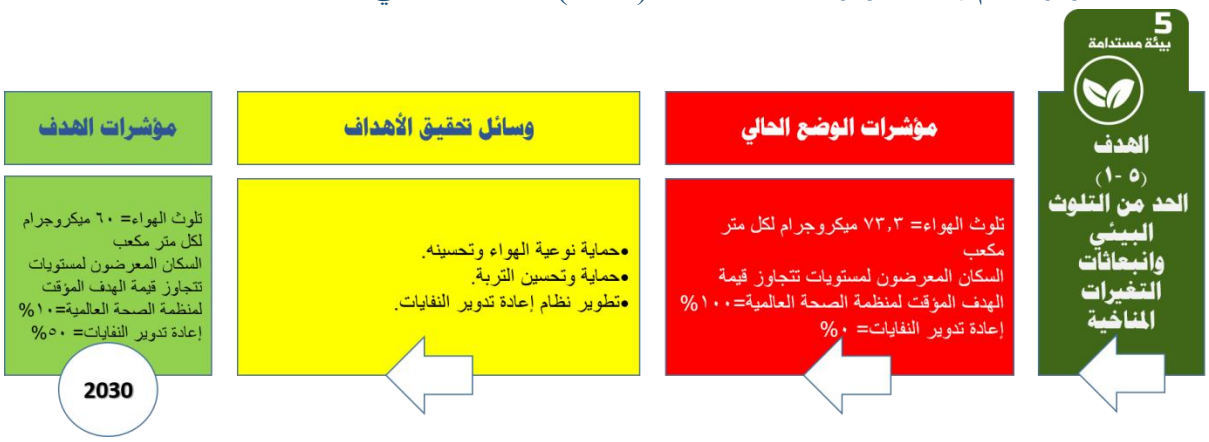
الهدف (5 -1): الحدُّ من التلوث البيئي وانبعاثات التغيرات المناخية

تبرز أهمية مواجهة المشكلات البيئية وإيقاف تفاقمها من تشريع القوانين وفرض الإجراءات التي تحدُّ من تلوث الماء والهواء والتربة، ومعالجة النفايات والمخلّفات، على وفق نُظمٍ متطوّرة للطمر الصحي وإعادة التدوير، فضلا عن أهمية التوسّع في سياسة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة. وفي أثناء ذلك، لا بدَّ من تعزيز اسهام القطاع الخاص في معالجة القضايا البيئية.

وسائل تحقيق الهدف:

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.

- حماية التربة وتحسينها.
- تطوير نظام إعادة تدوير النفايات ليشمل (50%) من النفايات في المستقبل.

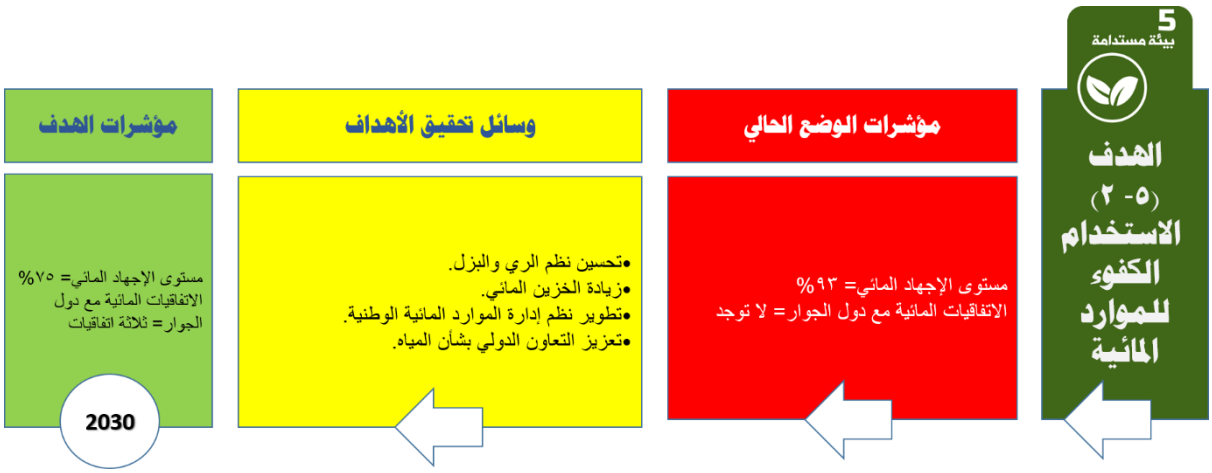


الهدف (5- 2): الاستخدام الكفوء للموارد المائية

تأتي أهمية رفع كفاءة استخدام الموارد المائية من أنّها ضرورة ملحّة، في الوقت الذي تتناقص باستمرار المياه المتاحة للاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي؛ لتجنُّب مزيدٍ من الهدر في سرِّ الحياة.

وسائل تحقيق الهدف:

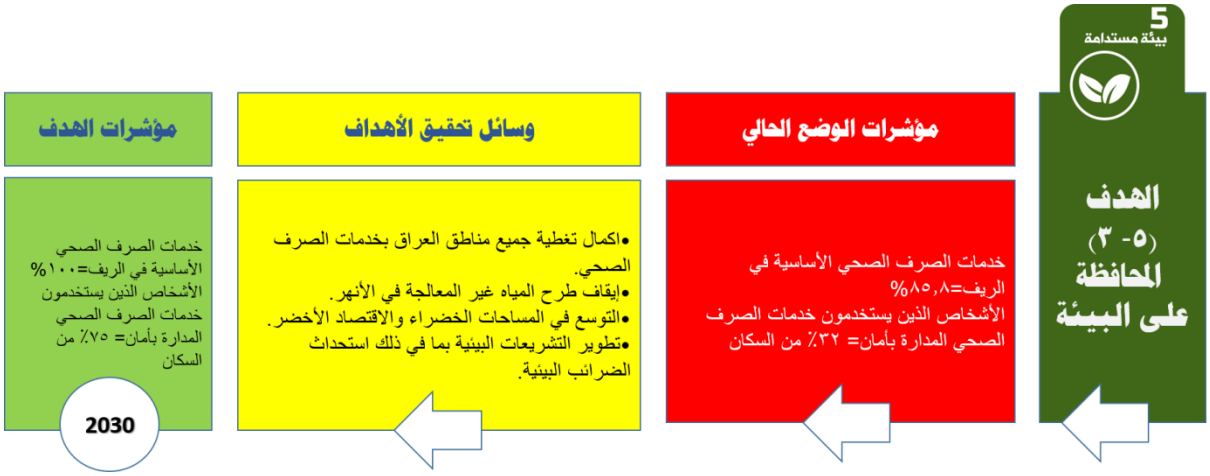
- تحسين نظم الري والبزل.
- زيادة الخزين المائي.
- تطوير نظم الإدارة المتكاملة للمياه.
- تعزيز التعاون الدولي بشأن المياه.



الهدف (5- 3): المحافظة على البيئة

وسائل تحقيق الهدف:

- إكمال تغطية جميع مناطق العراق بخدمات الصرف الصحي.
- إيقاف طرح المياه غير المعالجة في الأنهر.
- التوسُّع في المساحات الخضراء والاقتصاد الأخضر.
- تطوير التشريعات البيئية، بما في ذلك استحداث الضرائب البيئية.



الهدف (5- 4): تطوير أنماط الاستهلاك والانتاج نحو الاستدامة البيئية

ومع وجود الأراضي الشحيحة وزيادة عدد السكان، وقاعدة الموارد الطبيعية المستنفدة، يُعدُّ تكثيف الزراعة المستدامة ضرورة. وسيتطلب تطوير قطاع زراعي مرن تكنولوجيات وممارسات تعتمد على المعرفة الإيكولوجية الزراعية التي تُمكِّن صغار المزارعين من مواجهة التدهور البيئي، وتقلُّب المناخ، وتغيُّره، بطرائق تحافظ على النموِّ الزراعي المستدام؛ لذا لا بدَّ من تكييف أنماط الاستهلاك لتكون صديقة للبيئة، ومنع الإسراف في هدر هذا المورد الذي لا يمكن تعويضه بسهولة وبتكلفة مناسبة.

وسائل تحقيق الهدف:

- التخطيط البيئي والمدن المستدامة.
- تطوير نُظُم الري وإدارة المياه الأكثر فاعلية.
- الاستثمار في تعزيز ممارسات تحلية التربة.
- تشجيع الأصناف والأنواع النباتية والحيوانية المقاومة للتغير المناخي.
- بناء إطار إدارة المخاطر لقطاع الزراعة؛ لاستيعاب عدم الاستقرار في السوق والإنتاج.
- زيادة الوعي البيئي ومخاطر الاستهلاك الحالية، باتجاه تبنّي أنماط استهلاكية مراعية للبيئة.
- تأكيد المعايير البيئية في دراسات جدوى إنشاء المشاريع الصناعية الجديدة.
- تبنّي نظام رقابة بيئية ليشمل المؤسسات والمشاريع كافّة.
- تحسين نظام النقل العام وتقليل نسب التلوث الناتجة عن وسائط النقل.

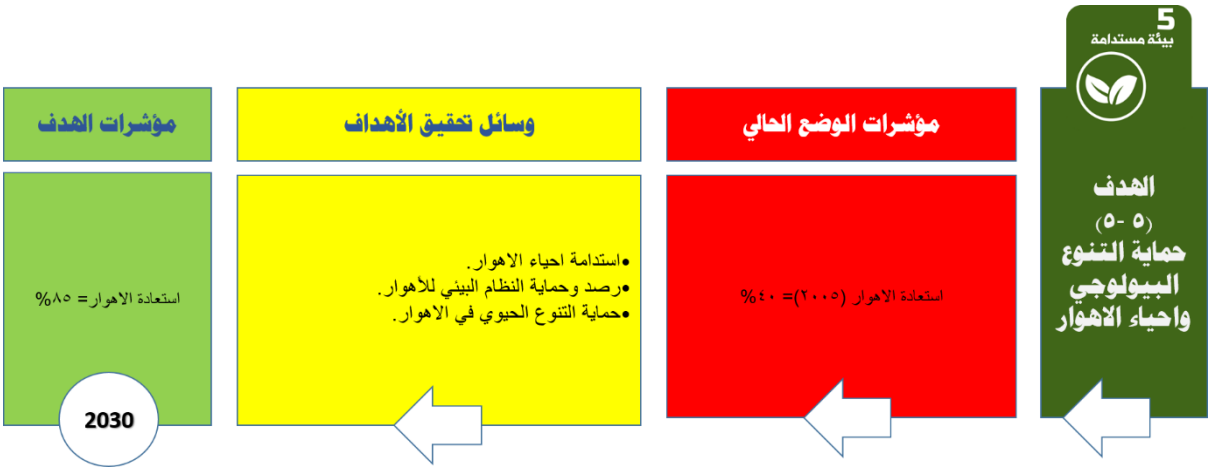


الهدف (5 -5) : حماية التنوع البيولوجي وإحياء الأهوار

تضمنت الاستراتيجية الوطنية لحماية التنوع البيلوجي (2015 _ 2020) مجموعة من البرامج والمشاريع لحماية التنوّع الاحيائي وزيادة الاهتمام؛ بإحياء الأهوار بوصفها بيئة فريدة في المنطقة.

وسائل تحقيق الهدف:

- استدامة إحياء الأهوار.
- رصد النظام البيئي للأهوار وحمايته.
- حماية التنوّع الحيوي في الأهوار.



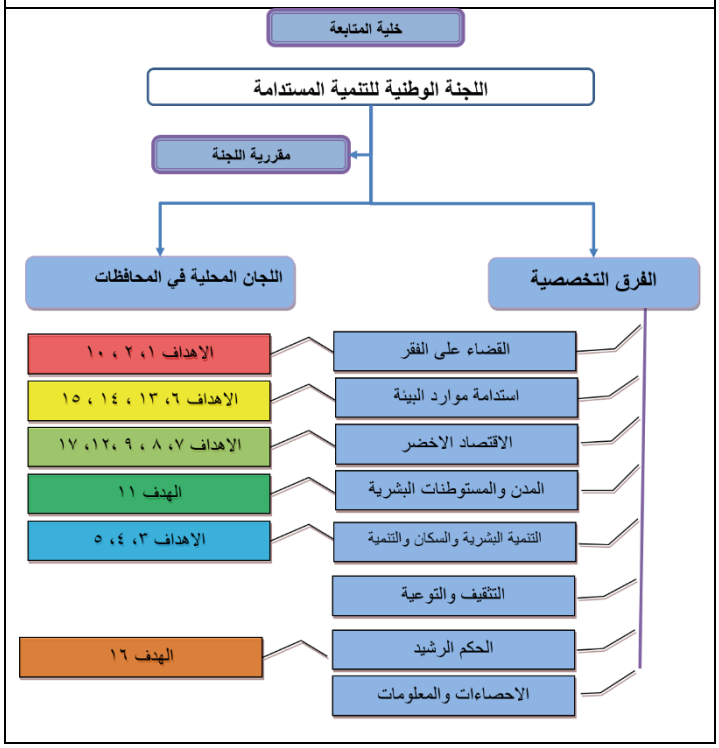
4: آليات تحقيق الرؤية

يتطلب تحقيق التطلعات التي تضمنتها رؤية العراق (2030) جهدا وطنيا مستمرا؛ لتعزيز المساءلة وفعالية القدرات على جميع مستويات الدولة ومؤسساها، وفي عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها. ويبدو هذا شرطا ضروريا لتعزيز ثقة المواطن في الدولة، والحدِّ من مخاطر دورة العنف المتجددة، ووضع الأسس لديمقراطية تعمل بشكل جيد وشاملة، واقتصاد يقوده القطاع الخاص.

4-1: الإطار المؤسسي

تُعدُّ وزارة التخطيط المسؤولة عن الأطر الاستراتيجية في الاقتصاد العراقي، وتهيئة المقدمات الكفيلة بتطوير الاقتصاد، ووضع السياسات والخطط المستقبلية؛ لذا سعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ الرؤية، بالعلاقة مع أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الاتحادي والمحلي (شكل 7)؛ لترجمة مخرجات تقارير المتابعة والرصد والتقويم في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية والسياسات التنفيذية في مؤسسات الدولة كافّة، وبذلك ستكون رؤية العراق بمثابة مظلّة وخارطة طريق لمسار التنمية المستدامة.

شكل (5) الهيكل المؤسسي الخاص بمتابعة الرصد والتقويم



- **خلية المتابعة** المؤلفة بموجب الأمر الديواني ذي الرقم 19 في سنة 2016، التي يترأسها وزير التخطيط، وتضمُّ في عضويتها وكلاء وزارات، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وممثلين عن القطاع الخاص، وخبراء من الجامعات، والتي يكون دورها توجيه البرامج والسياسات لتحقيق الأهداف وتقديمها إلى مجلس الوزراء؛ لإقرارها وإلزام الوزارات والحكومات المحلية بتنفيذها. وتعمل الخلية بمثابة (هيأة) استشارية مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لانضاج الرؤى والتصورات بشأن التطور المستقبلي التي تلبي الاحتياجات المستقبلية للعراق، وتحقيق أهداف الرؤية، وفتح آفاق التعاون والتواصل بين هذه الجهات، وتقديم المشورة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
- **اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة:** ويترأسها السيد وزير التخطيط أيضا، وبعضوية مَن يمثّلون كلَّ الوزارات ذات العلاقة، ممّن هم بدرجة مدير عام أو خبير، وعدد أعضائها سبعةٌ وعشرون عضوا،

ومهمتها رصد أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقرير وطني حول الإنجاز المتحقّق عن طريق الفرق التخصّصية التابعة لها (شكل 7)؛ إذ يُعنى كلُّ فريق بمجموعة محدّدة من الأهداف، ومن ثمَّ ترفع اللجنة الوطنية تقاريرها إلى خلية متابعة الأهداف.

- **لجان التنمية المستدامة في المحافظات:** وهي لجان محلية يرأسها المحافظ ومعاون المحافظ الفني نائبا له، وتضمُّ في عضويتها كلٌّ من: مدير البيئة في المحافظة، وممثّل الزراعة، وممثّل الموارد المائية، وممثّل البلديات والأشغال، ومديرية تخطيط المحافظة التابع لوزارة التخطيط، ورئيس الجامعة في المحافظة، وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن مقرّر اللجنة وسكرتيرها. ولرئيس اللجنة الحقُّ بإضافة أعضاء عن الجهات ذات العلاقة، بحسب خصوصية كلّ محافظة. وتنحصر مهمتها في رصد الإنجاز المتحقّق في أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة على مستوى المحافظة، ومن ثمَّ رفع تقريرها إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

شكل (6) السير نحو تحقيق الرؤية

